ICNL
INTERNATIONAL CENTER
FOR NOT-FOR-PROFIT LAW

الأطر التنظيمية لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دراسة حالة: لبنان والمغرب وفلسطين

www.icnl.org
info@icnl.org

الأطر التنظيمية لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

دراسة حالة: لبنان والمغرب وفلسطين

www.icnl.org
info@icnl.org

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

لبنان 6

المغرب 7

فلسطين 8

لمحة عامة 10

لبنان 11

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني 14

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية 18

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية 26

المغرب 35

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني 37

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية 40

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية 50

فلسطين 59

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني 61

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية 64

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية 72

ملخص تنفيذي

يشكل حق منظمات المجتمع المدني في البحث عن الموارد وتلقيها واستخدامها جزءاً لا يتجزأ من حرية تشكيل الجمعيات. ومع الثورة الرقمية، يمثل جمع الأموال بالوسائل الرقمية فرصة عظيمة لمنظمات المجتمع المدني لتمويل أنشطتها. ومع ذلك، فقد شهد الواقع زيادة في القوانين واللوائح والممارسات التنفيذية التي تحرم أو تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى التمويل والحصول عليه باستخدام الوسائل الرقمية، وهو ما له بدوره تأثير كبير على حرية تشكيل الجمعيات.

يتناول التقرير تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام منظمات المجتمع المدني لتقنيات جمع الأموال بالوسائل الرقمية الجديدة، والتنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية، وممارسات الدولة التي تؤثر على الاستخدام المسؤول للوسائل الرقمية في تمويل الأنشطة المهمة لمنظمات المجتمع المدني.

يهدف هذا التقرير إلى النظر في مدى توفر الآليات الرقمية في ثلاث دول هي لبنان والمغرب وفلسطين. ويتناول التقرير أيضاً تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام منظمات المجتمع المدني لتقنيات جمع الأموال بالوسائل الرقمية الجديدة، والتنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية[1]، وممارسات الدولة التي تؤثر على الاستخدام المسؤول للوسائل الرقمية في تمويل الأنشطة المهمة لمنظمات المجتمع المدني. كما سننظر أيضاً إلى ما إذا كانت هذه القوانين واللوائح والممارسات المختلفة للدولة تسمح أو تحظر طرقاً مختلفة لجمع الأموال بالوسائل الرقمية بما في ذلك - من بين أمور أخرى - التمويل الجماعي، والتبرعات بالعملات الافتراضية، والتبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة، وتحويل الأموال عن طريق التحويل النقدي والمحفظة الإلكترونية والبطاقات من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنوك.

معظم القيود المفروضة على استخدام أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية من قبل منظمات المجتمع المدني تنبع من القواعد والإجراءات الخاصة، على سبيل المثال، بالبنوك ومقدمي الخدمات المالية الآخرين ومنصات التواصل الاجتماعي ومنصات التمويل الجماعي وغيرها وليس من التشريعات.

بشكل عام، يبدو أن معظم القيود المفروضة على استخدام أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية من قبل منظمات المجتمع المدني في البلدان الثلاثة تنبع من القواعد والإجراءات الخاصة، على سبيل المثال، بالبنوك ومقدمي الخدمات المالية الآخرين ومنصات التواصل الاجتماعي ومنصات التمويل الجماعي وغيرها وليس من التشريعات. كما أن هناك تحديات عملية مثل الثقافة المالية و/أو الرقمية والبنية التحتية للكهرباء وموثوقية الإنترنت واستقراره والتي تعيق انتشار استخدام آليات جمع الأموال

1 تشمل القوانين التي لها تأثير على جمع الأموال بالوسائل الرقمية القوانين التي تنظم المجتمع المدني وجمع الأموال ومجموعة متنوعة من القوانين الأخرى؛ بما في ذلك قوانين الضرائب، وقوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين مكافحة غسيل الأموال، وقوانين مكافحة الفساد، وقوانين الإعلان، وقوانين الخصوصية وحماية البيانات، وقوانين البنوك، والقوانين التي تنظم أنظمة الدفع والتحويلات المالية، وقوانين الاتصالات.

بالوسائل الرقمية. علاوة على ذلك، تفتقر منظمات المجتمع المدني في البلدان الثلاثة إلى الوعي والخبرة اللازمة للاستفادة من فرص جمع الأموال بالوسائل الرقمية المتاحة.

فيما يلي ملخص موجز للنتائج الرئيسية المتعلقة بكل بلد من البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة:

لبنان

- لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال أو لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في لبنان.
- تستخدم منظمات المجتمع المدني العديد من أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية على الرغم من كونها غير منظمة قانونياً بشكل صريح.
- هناك تحديات عملية تعيق استخدام جمع الأموال بالوسائل الرقمية لدعم أنشطة منظمات المجتمع المدني.

• لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال أو لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في لبنان.
• تستخدم منظمات المجتمع المدني العديد من أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية على الرغم من كونها غير منظمة قانونياً بشكل صريح.

على سبيل المثال، يفتقر لبنان إلى بعض المتطلبات الأساسية والبنية التحتية اللازمة للوصول إلى التقنيات الرقمية، بما في ذلك الكهرباء المستقرة التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة والاتصال المستقر والموثوق بالإنترنت.

- الخدمات المصرفية ليست منتشرة على نطاق واسع في لبنان، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، على الرغم من توفرها، لم يتم استخدامها على نطاق واسع على الإطلاق. ولقد أثرت الأزمة المالية وفرض القيود المصرفية منذ تشرين الأول 2019 تأثيراً سلبياً على ثقة الأفراد في النظام المصرفي وتسببت في الإحجام عن استخدام الخدمات المصرفية، إن لم يكن تجنبها، سواء عبر الإنترنت أو خارجها.
- قانون الجمعيات لعام 1909 هو القانون الأساسي الذي ينظم حرية تأسيس الجمعيات في لبنان. ولا يفرض هذا القانون أي معيقات قانونية على الموارد، سواء من مصادر محلية أو أجنبية، كما أنه لا يقيد أساليب جمع الأموال التي تتبعها منظمات المجتمع المدني.
- هناك قوانين ولوائح أخرى يمكن أن تؤثر على قدرة منظمات المجتمع المدني على جمع الأموال بشكل عام أو باستخدام أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية، أو تفرض التزامات إضافية أو تفرض عبئاً إدارياً أكبر على منظمات المجتمع المدني. وتشمل هذه القرارات القرار الأساسي رقم 7548 بشأن العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية الصادر في 30 آذار/مارس 2000، والقانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والقانون رقم 318 تاريخ 2001/04/20 مكافحة تبييض الأموال، وعلى قانون رقم (81) لسنة 2018 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي.

- لم يتم تنظيم العديد من طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية قانونياً، إلا أنه يتم استخدام بعض هذه الوسائل في الممارسة العملية. وتشمل هذه الطرق جمع الأموال من خلال المواقع الإلكترونية، والتبرعات مجهولة المصدر، واستخدام مقدمي الخدمات الوسيطة لمعالجة التبرعات الأجنبية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، والتبرعات عن طريق التحويلات النقدية أو المحفظة الإلكترونية أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي، والتبرعات عبر الهاتف المحمول. ومع ذلك، من المرجح أن تجعل القيود المصرفية الحالية استخدام بعض أساليب جمع الأموال بالوسائل الرقمية أمراً صعباً، على سبيل المثال جمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود. كما أن هناك تحذيرات من استخدام بعض الأساليب مثل التبرع بالعملات المشفرة على الرغم من عدم تنظيم هذه الطريقة قانونياً بشكل صريح. إن الموقف ليس واضحاً فيما يتعلق بجمع الأموال من خلال منصات التواصل الاجتماعي وجمع الأموال من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي - فلا يتم استخدام هذه الأساليب ولا يتم حظرها أو التحذير منها.

المغرب

- لا يزال جمع الأموال بالوسائل الرقمية ممارسة ناشئة نسبياً بين منظمات المجتمع المدني في المغرب. ومع ذلك، كان هناك اهتمام متزايد بآليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية لعدة سنوات.

لا يزال جمع الأموال بالوسائل الرقمية ممارسة ناشئة نسبياً بين منظمات المجتمع المدني في المغرب. ومع ذلك، كان هناك اهتمام متزايد بآليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية لعدة سنوات.

- يعد ظهير شريف رقم 376 – 58 – 1 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، والذي تم تعديله بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 283 - 73 - 1 لسنة 1973 والظهير الشريف رقم 206 - 02 - 1 لسنة 2002 والذي أصدر القانون رقم 00 – 75 الذي يضبط حق تأسيس الجمعيات، أي معيقات قانونية كبيرة أمام جمع الموارد، سواء من مصادر محلية أو أجنبية.
- يُسمح للجمعية عند التسجيل القانوني لها بفتح حساب مصرفي وإجراء المعاملات المالية. ولا توجد أية قيود قانونية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية. ولكن، من الناحية العملية، لن تتمكن سوى منظمات المجتمع المدني الكبيرة من الوصول إلى المجموعة الكاملة من الخدمات التي تقدمها البنوك، ولا سيما الوصول إلى الائتمان.
- هناك قوانين ولوائح أخرى تؤثر على جمع الأموال بشكل عام وجمع الأموال بالوسائل الرقمية على وجه التحديد. وتشمل هذه القوانين القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي الذي ينظم عمليات جمع التبرعات من العموم؛ والقانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، والذي سيحل محل القانون 004.71 الصادر في أكتوبر 1971 عند صدور لوائح التنفيذ اللازمة، وينظم الدعوات

العامة للتبرعات التي تستخدم وسائل خارج الإنترنت لتقديمها الدعوة وجمع الأموال؛ والقانون رقم 15.18 بشأن التمويل التعاوني (التمويل الجماعي) الذي يحكم الاستثمارات والقروض والتبرعات التي تتم على منصات التمويل الجماعي الإلكترونية التي تسهلها شركة تمويل جماعي مرخصة، والقانون 47.06 بشأن فرض الضرائب على السلطات المحلية والذي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالاستفادة من الإعفاء الضريبي الدائم، واللوائح المنظمة لمكافحة الإرهاب بما في ذلك القانون الجنائي المغربي، والقانون رقم 09.08 بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي.

- هناك العديد من الطرق الرقمية لجمع الأموال المسموح بها في المغرب، على سبيل المثال جمع التبرعات من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، وجمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود، واستخدام مقدمي الخدمات الوسيطة لمعالجة التبرعات الأجنبية، ومدفوعات الخصم أو بطاقات الائتمان عبر الإنترنت، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت والتحويلات المصرفية والتحويلات البرقية عبر الإنترنت والتبرعات عبر التحويلات النقدية أو المحفظة الإلكترونية أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي، والتبرعات عبر الهاتف المحمول (الرسائل النصية القصيرة)، والتبرعات عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتمويل الجماعي على المنصات المحلية أو الدولية (على الرغم من أن التشريعات ذات العلاقة ليست مفعَّلة بعد). كما يُسمح بالتبرعات مجهولة المصدر، وإن كان من غير الممكن عدم الإفصاح عن هوية المتبرع للسلطات المختصة التي سيتم تقديم التقارير إليها. علاوة على ذلك، فإن الطرق مثل التبرعات بالعملات المشفرة محظورة صراحةً، كما أنه من غير الواضح ما إذا كان جمع الأموال من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي محظوراً أو مسموحاً به.

فلسطين

- لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في فلسطين.
- معظم منظمات المجتمع المدني في فلسطين ليست على علم بخيارات وأدوات جمع الأموال بالوسائل الرقمية.

لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال بالوسائل الرقمية في فلسطين.

وتتمتع فلسطين بمؤشرات منخفضة للغاية فيما يتعلق بالإدماج المالي كما تعاني من ثقافة مالية متواضعة.

- يعد القانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية القانون الفلسطيني الذي ينظم تشكيل الجمعيات وعملها. لا يضع القانون أي قيود على حقوق الجمعيات وتتمتع الجمعيات عموماً بالحرية في جمع الأموال من مصادر أجنبية ومحلية دون الحصول على موافقة مسبقة.

- يعمل القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات ونظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022 على تنظيم شكل آخر من أشكال الكيانات غير الربحية في فلسطين – وهي الشركات غير الربحية، ويتعين على هذه الشركات الحصول على موافقة مجلس الوزراء و/أو وزير الاقتصاد الوطني قبل قبول أي أموال.
- ومع ذلك، في السنوات الأخيرة مارست الحكومة سيطرتها على منظمات المجتمع المدني من خلال التعديلات أو اللوائح أو القرارات الوزارية أو الممارسات غير الرسمية تجاه منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، من الناحية العملية لا يُسمح عادةً لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة و/أو الجديدة بفتح حسابات مصرفية في أكبر بنكين في فلسطين وعلى الرغم من أن القانون لا يشترط ذلك إلا أنه يتعين على الجمعيات في الممارسة العملية الحصول على موافقة قبل إيداع الأموال في حساباتها المصرفية. كما لا يعمل في فلسطين أي معالجين ماليين سواء محليين أو دوليين.
- هناك قوانين ولوائح أخرى تؤثر على جمع الأموال بشكل عام وجمع الأموال بالوسائل الرقمية على وجه التحديد. وتشمل هذه القوانين واللوائح نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لعام 2022 والتي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بجمع الأموال للأغراض الخيرية ذات النفع العام باستخدام وسائل مختلفة بما في ذلك شركات الاتصالات المحلية واللوحات الإعلانية ووسائل الإعلام المحلية والنشرات أو الكتيبات ووسائل التواصل الاجتماعي.
- هناك العديد من طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية المسموح بها في فلسطين والمستخدمة بدرجات متفاوتة، بما في ذلك جمع الأموال من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، وجمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، والتحويلات المصرفية والتحويلات البرقية عبر الإنترنت، والتبرعات عن طريق التحويلات النقدية أو المحفظة الإلكترونية أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي، والتبرعات عبر الهاتف المحمول (الرسائل النصية القصيرة). ومع ذلك فإن التبرعات بالعملات المشفرة محظورة صراحةً، أما جمع الأموال من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي فهي ليست محظورة ولا مسموح بها صراحة ولم يتم استخدامها في الممارسة العملية. كما لا يُسمح بالتبرعات عبر منصات التواصل الاجتماعي لأن منصات التواصل الاجتماعي لا تسمح بهذه الميزة، ويُسمح بالتمويل الجماعي على المنصات الدولية بشرط استيفاء معايير المنصات، وكما يُسمح باستخدام مدفوعات الخصم أو بطاقات الائتمان عبر الإنترنت وفقاً لإجراءات وقواعد البنوك. ويُسمح كذلك باستخدام مقدمي الخدمات الوسيطة لمعالجة التبرعات الأجنبية من خلال الجهات الراعية المالية الدولية.

لمحة عامة

يشكل حق منظمات المجتمع المدني في البحث عن الموارد وتلقيها واستخدامها دون قيود مفرطة جزءاً لا يتجزأ من حرية تأسيس الجمعيات. وبالتالي، لا ينبغي للدول أن تمنع أنشطة جمع الأموال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني عبر فرض متطلبات مرهقة بشكل غير مبرر، ويجب أن تمتنع عن اعتماد أي قواعد وممارسات تتعارض بشكل غير مبرر مع هذا الحق، ويجب بدلاً من ذلك السماح لمنظمات المجتمع المدني بجمع الأموال لأي أغراض مشروعة غير ربحية باستخدام أوسع نطاق من وسائل وآليات جمع الأموال، بما في ذلك الطرق الرقمية. ويجب أن تقتصر أي قيود على ما هو ضروري للغاية ومتناسب مع الغرض من التقييد ويجب أن يخدم التقييد واحدة أو أكثر من المصالح المشروعة المسموح بها[2].

> يجب على الدول السماح لمنظمات المجتمع المدني بجمع الأموال لأي أغراض مشروعة غير ربحية باستخدام أوسع نطاق من وسائل وآليات جمع الأموال، بما في ذلك الطرق الرقمية.

مع الثورة الرقمية وظهور الذكاء الاصطناعي وانتشار الدفع الإلكتروني والقيود المفروضة على تمويل منظمات المجتمع المدني، يمثل جمع الأموال بالوسائل الرقمية فرصة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني للوصول إلى مصادر التمويل غير التقليدية، والوصول إلى نطاق أوسع من المانحين والداعمين وتحقيق الاستدامة المالية المحسنة.

ومع ذلك، فقد شهدنا زيادة في تبني لوائح تقييدية لهذه الآليات. لقد تم استخدام القوانين واللوائح لحرمان أو تقييد قدرة منظمات المجتمع المدني على البحث عن التمويل والوصول إليه باستخدام الأساليب الرقمية وهو ما يشكل بدوره تأثيراً كبيراً على حرية تأسيس الجمعيات.

2 هذه منصوص عليها في المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على النحو التالي: الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

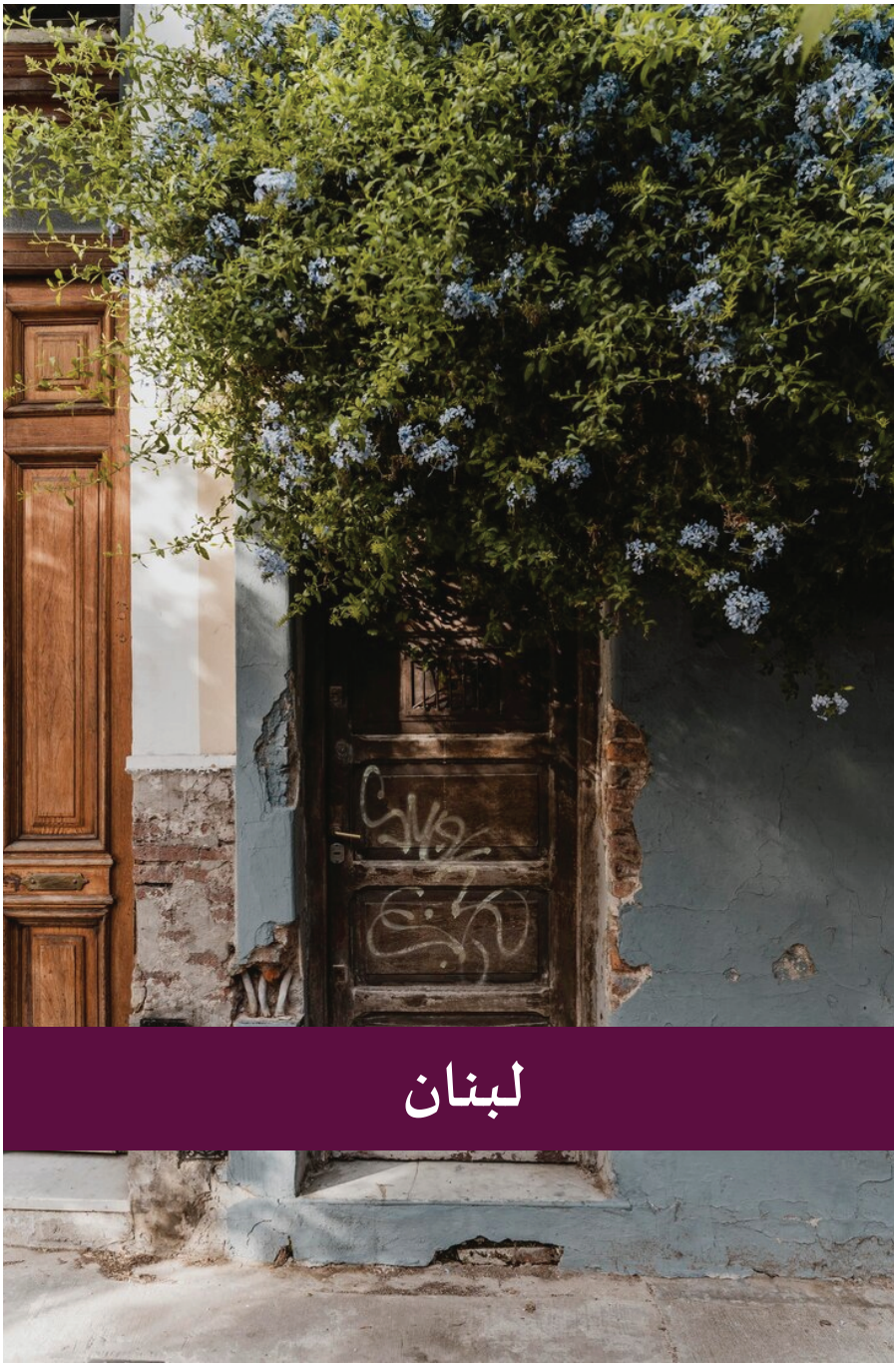

لبنان

إن الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان غير مستقر منذ عدة سنوات. وقد أصبحت أزمة السيولة في لبنان واضحة في عام 2019 وأدت إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة دفعت الناس إلى الفقر وأثارت احتجاجات كبيرة مناهضة للحكومة. وقد تفاقم هذا الأمر بشكل أكبر بسبب انتشار فيروس كورونا، وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، والغزو الروسي لأوكرانيا، والعقوبات الأمريكية التي تستهدف الحكومة السورية وحزب الله المدعوم من إيران، والحرب المستمرة بين إسرائيل وغزة.

أدت الأزمة المالية المستمرة في لبنان إلى دين عام قدره 101.18 مليار دولار[3] وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 90٪ في أقل من 3 سنوات[4]، وارتفاع معدل تضخم أسعار الغذاء مع تغير سنوي بنسبة 198٪ في مؤشر أسعار المستهلك الغذائي، ونقص الخبز والمنتجات الأساسية الأخرى وعدم القدرة على الوصول إلى المنتجات المستوردة[5]، وعدم كفاءة المؤسسات العامة حيث يحصل موظفو القطاع العام على رواتب لا قيمة لها[6]، وأزمة الكهرباء حيث لا تستطيع الدولة توفير سوى دقائق كهرباء يومياً في معظم المناطق، والارتفاع الكبير في أسعار الوقود والغاز؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الغاز بنسبة 2,400٪ بالليرة اللبنانية[7]. كما منعت البنوك وصول الأشخاص إلى حساباتهم المصرفية إلا بسعر صرف منخفض للغاية مقارنة بالقيمة الحقيقية لليرة اللبنانية[8].

في ضوء هذا الوضع السياسي والاقتصادي، اكتسب دور منظمات المجتمع المدني في لبنان أهمية مع صعود منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تغطية "غياب" دور الدولة المسؤولة في العديد من المجالات بما في ذلك التعليم وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والدعم القانوني والأمن الغذائي.

3 لوريان لوجور، الدين العام في لبنان يبلغ مستوى قياسياً جديداً: 101.1 مليار دولار، 2024/01/18.

4 رويترز، خطة لبنان تشهد تراجعا بنسبة 93٪ في العملة وتحول الجزء الأكبر من الودائع بالعملات الأجنبية إلى الليرة، 2022/01/31.

5 رويترز، خطة لبنان تشهد تراجعا بنسبة 93٪ في العملة وتحول الجزء الأكبر من الودائع بالعملات الأجنبية إلى الليرة، 2022/01/31.

6 زاوية، القطاع العام يعاني من الشلل ولبنان يتجه نحو "الدولة الفاشلة"، 2022/08/19.

7 الجزيرة، في لبنان أصبح سعر البنزين بعيد المنال، 2021/10/29.

8 الجزيرة، الناس "يسطون" على البنوك في لبنان لأخذ أموالهم، 2022/09/15.

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني

البنية التحتية اللازمة لجمع الأموال بالوسائل الرقمية

> أدت الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى عدم توفر المتطلبات الأساسية والبنية التحتية اللازمة للوصول إلى التقنيات الرقمية.

هناك بعض المتطلبات الأساسية والبنية التحتية التي يجب توافرها للوصول إلى التقنيات الرقمية. ويشمل ذلك الكهرباء المستقرة التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة فضلاً عن الاتصال المستقر بالإنترنت. وللأسف، فإن الأزمة الاقتصادية في لبنان جعلت هذه العناصر غير متوفرة إلى حد كبير.

تعاني شركة كهرباء لبنان التي تديرها الدولة، والتي تمثل حوالي 90٪ من إنتاج الكهرباء في البلاد، من نقص نقدي كبير ولم تتمكن من توفير الطاقة للمنازل إلا لبضع ساعات في اليوم. وتعتمد الأسر اللبنانية للحصول على الكهرباء للساعات المتبقية من اليوم على اشتراكات المولدات الخاصة إذا كانت قادرة على تحمل تكاليفها. ولا يخضع مقدمو هذه الاشتراكات للتنظيم ويحددون أسعاراً مرتفعة تتقلب بما يتناسب مع أسعار الوقود. وهذا يعني أن الارتفاع الأخير في أسعار الوقود على مستوى العالم إلى جانب انخفاض قيمة الليرة اللبنانية جعل الكهرباء سلعة لا يمكن تحمل تكاليفها بالنسبة لجزء كبير من السكان والشركات اللبنانية.

علاوة على ذلك، يُعرف لبنان باتصال الإنترنت البطيء نسبياً. ففي حزيران 2021، بلغ متوسط سرعة التنزيل على النطاق العريض 17.27 ميجابايت في الثانية وكان متوسط سرعة التنزيل على الهاتف المحمول 45.74 ميجابايت في الثانية[9]. ويشهد الاتصال بالإنترنت انقطاعات منتظمة لأسباب مختلفة أبرزها الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية للاتصالات نتيجة انفجار مرفأ بيروت عام 2020 [10]، فضلاً عن نقص الوقود الذي يعاني منه مزودو خدمة الإنترنت والشعب اللبناني[11].

هذه العوائق تجعل من الصعب عموماً على منظمات المجتمع المدني في لبنان استخدام التقنيات الرقمية في أنشطة جمع الأموال.

9 أوكلا، "سرعات الإنترنت المتنقل والثابت في لبنان"، 2021/07.

10 فريدوم هاوس، حرية الانترنت: لبنان، 2021، الرابط.

11 أنظر على سبيل المثال، The961، أكثر من 14,000 شخصاً لم يعد لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت في لبنان، 2021/08/19.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول

لا تنتشر الخدمات المصرفية على نطاق واسع في لبنان في الوقت الحاضر. وفي قاعدة بيانات المؤشر العالمي للإدماج المالي لعام 2021، ذكر البنك الدولي أن 21٪ فقط من البالغين في لبنان أفادوا بأن لديهم حساباً مصرفياً[12]. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 50٪ تقريباً مقارنة بأرقام عام 2017. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الأزمة المالية وفرض القيود المصرفية وإجراءات الرقابة غير الرسمية على رأس المال من قبل البنوك في لبنان منذ أكتوبر 2019 [13]. وتشمل هذه القيود ما يلي:

- منع السحب النقدي بالعملات الأجنبية.
- السماح بالسحب النقدي بالليرة اللبنانية وبحدود تعسفية وبمبالغ ضئيلة.
- منع التحويلات المالية دولياً ومحلياً بشكل كامل.
- منع استخدام بطاقات الخصم المباشر.
- تمييز الحسابات المصرفية المفتوحة والتي تحتوي على أموال قبل 9 نيسان 2020 عن الحسابات "الجديدة" المفتوحة بعد هذا التاريخ. وعلى وجه الخصوص فإن أي حسابات مفتوحة قبل هذا التاريخ تعاني من قيود كبيرة؛ إذ لن يسمح بأي تحويلات خارج هذه الحسابات، وهناك حدود محددة عند استخدام البطاقات المرتبطة بهذه الحسابات[14]. ومع ذلك، فإن الحسابات الجديدة وخاصة الحسابات الجديدة بالعملة الأجنبية لن تواجه أي قيود من هذا القبيل[15].

وقد أدى كل هذا إلى فقدان الثقة في البنوك والتفضيل العام لاستخدام كيانات بديلة بما في ذلك شركات تحويل الأموال للحصول على الخدمات المالية[16].

> هناك فقدان عام للثقة في البنوك. يفضل الناس في لبنان عموماً استخدام كيانات بديلة، بما في ذلك نماذج تحويل الأموال، للوصول إلى الخدمات المالية.

لقد كانت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول متاحة دائماً في لبنان، ومع ذلك لم يتم

12 البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للإدماج المالي 2021. ويشكل هذا المعدل أقل من نصف المعدل الذي تم قياسه بواسطة التقرير نفسه في عام 2017، عندما أفاد ما يقرب من نصف السكان البالغين اللبنانيين (47٪) عن امتلاكهم حساب مصرفي، أنظر الرابط.

13 أخبار العربية، أوضحت ضوابط رأس المال غير الرسمية في لبنان: لماذا لا يستطيع اللبنانيون الوصول إلى أموالهم؟، 2020/11/15.

14 هناك حد يعتمد على الحساب وكمية الأموال الموجودة فيه، وما إذا اختار المودع قبول التقليم ليتمكن من سحب بعض أمواله بسعر صرف منخفض وفقاً للتعميمين 151 و 158 الصادرين عن مصرف لبنان.

15 أدى هذا التمييز إلى إنشاء ما يعرف باسم "اللولار". ويُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الأموال بالدولار الأميركي المودعة في المصارف قبل تاريخ 9 نيسان/أبريل 2020 (مصرف لبنان، التعميم رقم 150). تسمى الأموال المودعة بعد هذا التاريخ "الدولار الأمريكي الجديد" ويمكن الوصول إليها دون قيود بشرط فتح حساب مصرفي جديد لها. ومنذ تعميم مصرف لبنان رقم 151، أصبح من الممكن سحب أموال اللولر بالليرة اللبنانية بسعر 1 لولار = 3,900 ليرة لبنانية، وهو سعر صرف أقل بكثير من سعر الصرف في السوق السوداء، ومن القيمة الحقيقية لليرة اللبنانية، والتي تستمر في التقلب. ومنذ تعميم مصرف لبنان رقم 158 أصبح من الممكن سحب أموال اللولار بحدود: 400 دولار أمريكي جديد شهرياً، و 400 لولار يمكن سحبها بسعر 1 لولار = 12,000 ليرة لبنانية، وهو ما يزال أقل بكثير من سعر الدولار الأميركي في السوق السوداء، والذي وصل إلى مستويات عليا جديدة في أيلول 2022 (38 ألف ليرة لبنانية).

16 عرب نيوز، شركات تحويل الأموال تحل محل البنوك في لبنان المنكوب بالأزمة، 2022/09/04، الرابط.

كانت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول متاحة دائماً في لبنان، ومع ذلك لم يتم استخدامها على نطاق واسع.

استخدامها على نطاق واسع[17]. في دراسة أجريت في عام 2019، ولكن قبل أشهر قليلة من القيود المصرفية الأخيرة، وجد أن 70٪ من عينة مكونة من أكثر من 300 شخص لديهم أكثر من عامين من الخبرة في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأن 36٪ فقط يستخدمونها أكثر من مرة في الأسبوع، و 25٪ من 300 شخص لم يستخدموا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مطلقاً. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام قد انخفضت الآن نظراً للأزمة المالية المستمرة. وعلاوة على ذلك، فإن القيود المصرفية تجعل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول عديمة الفائدة إلى حد كبير. على سبيل المثال، لا يُسمح بالتحويلات من حساب إلى آخر، كما أن استخدام البطاقة والمعاملات عبر الإنترنت مقيدة باستثناء دفع الفواتير بالليرة اللبنانية، وتعتبر المدفوعات الدولية محظورة بشكل تام.

على هذا النحو، وبافتراض أن البنية التحتية الأساسية داعمة لاستخدام التقنيات الرقمية في لبنان، فإن القيود المذكورة أعلاه ستقف بالتأكيد في طريق استخدام أي آليات رقمية يعتمد الوصول إليها على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول.

الجهات التي تؤثر على جمع الأموال بالوسائل الرقمية

يمكن أن تؤثر عدة أنواع من المؤسسات على ممارسات جمع الأموال بالوسائل الرقمية في لبنان. وتشمل هذه المؤسسات ما يلي:

المؤسسة	الأدوار
مصرف لبنان	مصرف لبنان هو البنك المركزي في لبنان. وتتمثل مهمته في وضع السياسة النقدية وتنظيم العرض النقدي ومراقبة أسعار الفائدة وإصدار الليرة اللبنانية والإشراف على القطاع المصرفي والمالي وتطويره[18].

17 البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للإدماج المالي 2021. أنظر أيضاً، L'Orient Le Jour, Un Libanais sur deux a un compte bancaire، 2015/04/22، الرابط.

18 الرابط.

المؤسسة	الأدوار
	كما يضع مصرف لبنان قيوداً على الحسابات المصرفية مثل حدود السحب وأسعار صرف السحب المنخفضة[19] ومنصة الصيرفة[20] وأسعار الصيرفة لصرف عملة[21].
البنوك	يتعين على البنوك في لبنان تطبيق سياسات وتعليمات مصرف لبنان. ونظراً للأزمة المالية الخطيرة، قامت البنوك بحجب الأموال كسياسة عامة، بما في ذلك تلك الخاصة بمنظمات المجتمع المدني.
خدمات تحويل الأموال	تعتبر خدمات تحويل الأموال، مثل أو إم تي ووسترن يونيون وكاش يونايتد، منتشرة على نطاق واسع في لبنان. بسبب القيود المصرفية المذكورة سابقاً، تقبل معظم منظمات المجتمع المدني في لبنان التبرعات من خلال هذه الشركات. ومع ذلك، يُنظر إلى الرسوم التي تفرضها هذه الشركات على أنها مرتفعة؛ إذ تتقاضى هذه الشركات "ما بين 9٪ و 12٪ حسب مرجع التحويل، بالإضافة إلى 2٪ إضافية على المستفيد، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 6.3٪ لإرسال مبلغ 200 دولار"[22].
مقدمو البنية التحتية والخدمات التقنية	يشمل مقدمو البنية التحتية والخدمات الفنية شركة كهرباء لبنان، وشركة أوجيرو المزود الوحيد للبنية التحتية للاتصالات، ومزودي خدمات الإنترنت في لبنان، وشركتا تشغيل الهاتف المحمول في لبنان ألفا وتاتش. توفر خدماتهم المتطلبات الأساسية اللازمة لاستخدام أي تقنيات رقمية.
جهات صنع القانون والسياسات	كانت جهات وضع القوانين وصنع السياسات، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية، غير نشطة بشكل رئيسي ومع ذلك، فإن القوانين واللوائح التي اعتمدتها هذه الجهات لها أو يمكن أن يكون لها تأثير على الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها. على سبيل المثال، تحتوي القوانين واللوائح التي تنظم حرية تأسيس الجمعيات في لبنان، بما في ذلك قانون الجمعيات لعام 1909 بصيغته المعدلة، على أحكام قد تؤثر على حصول منظمات المجتمع المدني في لبنان على التمويل.

19 أنظر على سبيل المثال، تعميمي مصرف لبنان رقم 151 و 158.

20 منصة الصرف الرسمية للبنك المركزي اللبناني، التي تم إنشاؤها بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 157.

21 L'Orient Today, BDL's Sayrafa platform records its billionth dollar since launch, 28/01/2022، الرابط.

22 مجلة جلوبال فاينانس، اللبنانيون يتقبلون التمويل الرقمي كاستراتيجية للبقاء، 2022/04/05، الرابط.

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية

القوانين التأطيرية

لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال بشكل عام أو بالوسائل الرقمية في لبنان. إلا أن القرار رقم (3) لسنة 2013 بشأن حشد التمويل الصادر عن هيئة الأسواق المالية تناول مسألة التمويل الجماعي وهو أحد أكثر آليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية شيوعاً[23]. ويهدف هذا القرار إلى تنظيم تأسيس وتشغيل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي على أساس الأسهم في لبنان[24]. وينطبق القرار على الشركات اللبنانية وكذلك الشركات الأجنبية الراغبة في تقديم مثل هذه الخدمات في لبنان. وعلى الرغم من تنظيم التمويل الجماعي من خلال هذا القرار، لا تزال ممارسات التمويل الجماعي محدودة في لبنان. ويرجع ذلك على الأرجح إلى القيود المذكورة سابقاً. ولقد حاولت بعض منظمات المجتمع المدني إطلاق حملات تمويل جماعي، ومع ذلك كانت الاستجابة محدودة إلى حد ما، ولذلك تفضل منظمات المجتمع المدني هذه توجيه جهودها نحو آليات جمع الأموال الأخرى "الأكثر انتشاراً" مثل التقديم للحصول على فرص التمويل الأجنبي.

لا توجد قوانين توفر إطاراً تنظيمياً لجمع الأموال بشكل عام أو بالوسائل الرقمية في لبنان. القرار رقم (3) لسنة 2013 بشأن حشد التمويل الصادر عن هيئة الأسواق المالية تناول مسألة التمويل الجماعي وهو أحد أكثر آليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية شيوعاً.

وبموجب القرار يُعرّف حشد التمويل بأنه **"أي نشاط موجه للجمهور من أجل تمويل شركات صغيرة أو متوسطة الحجم أو شركات ناشئة (Startup) وذلك عن طريق "استثمار" الجمهور بعدد من "أسهم أو حصص" هذه "الشركات" المطروحة للتوظيف عبر "مؤسسة" معينة"**. ومن الواضح أن خدمات حشد التمويل يتم تقديمها من قبل "المؤسسات" التي يعرفها القرار بأنها **"مؤسسة متخصصة بتقديم خدمة "حشد التمويل" عبر ركيزة إلكترونية (Electronic platform) مخصصة لهذه الغاية ومنظمة ومدارة من قبلها"**. و"الشركات" هي التي يمكنها الاستفادة من خدمات حشد التمويل ويعرّف القرار "الشركات" بأنها **"الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الناشئة (Startup) التي تسعى للحصول على التمويل من خلال صيغة "حشد التمويل" وذلك عن طريق طرح عدد من "أسهمها أو حصصها" للتوظيف من قبل الجمهور. يحدد الحد الأدنى للرأسمال المطلوب حشده من قبل "الشركات" بما لا يقل عن 30,000,000 ليرة لبنانية (ثلاثين مليون ليرة لبنانية) أو 20,000 دولار أمريكي (عشرين ألف دولار أمريكي) أو ما يوازيها بالعملات العربية والأجنبية"**. ووفقاً لهذا التعريف، لا يبدو أن منظمات المجتمع المدني مشمولة في نطاق القرار. فمن المؤكد أن منظمات المجتمع المدني ليست شركات، كما أنه ليس لديها "أسهم أو حصص" تقدمها مقابل التمويل المقدم من خلال منصة التمويل الجماعي الخاصة

23 يمكن الوصول إلى القرار باللغة الإنجليزية: الرابط.

24 الرابط.

بالمؤسسة. وعليه فإن جمع التبرعات من قبل منظمات المجتمع المدني لا يدخل في نطاق هذا القرار.

لا يبدو أن منظمات المجتمع المدني مشمولة في نطاق القرار رقم (3) لسنة 2013 بشأن حشد التمويل والصادر عن هيئة الأسواق المالية.

وعليه، فمن غير الواضح ما هو الإطار القانوني أو التنظيمي الذي يحكم منصات التمويل الجماعي التي تستفيد منها منظمات المجتمع المدني في لبنان مثل منصة Fundahope، وهي منصة التمويل الجماعي اللبنانية الوحيدة التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بجمع التبرعات، أو منصتي indiegogo و gogetfunding، وهي منصات تمويل جماعي دولية تنشط في لبنان على الرغم من عدم وجود فروع لها في لبنان. ربما تكون أنشطتهم غير محظورة صراحةً بموجب القانون وبالتالي يمكنهم تقديم خدمات التمويل الجماعي للأفراد والشركات ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء.

القوانين الأخرى وممارسات الدولة التي تؤثر على تنظيم جمع الأموال بالوسائل الرقمية

هناك العديد من القوانين في لبنان التي قد تؤثر على جمع الأموال بالوسائل الرقمية من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد تم تلخيصها في الجدول أدناه:

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
قانون الجمعيات العثماني الصادر في 3 أغسطس 1909 والمرسوم رقم 10830 تاريخ 1962/09/10	الجمعيات يحكمها قانون الجمعيات في لبنان. يتضمن هذا القانون أحكاماً تتعلق بإنشاء الجمعيات والعضوية فيها، وهيئات إدارة الجمعيات، وإجراءات ومتطلبات تعديل النظام الأساسي للجمعيات، ومتطلبات تقديم التقارير، والسجلات التي يجب الاحتفاظ بها (ومن بينها السجل الذي يحتوي على "هوية أعضاء الجمعية وتاريخ دخولهم"، وآخر يحتوي على "مقررات الهيئة الإدارية ومخابراتها وتبليغاتها" وسجل ثالث يسجل "الواردات ومفردات المصارفات ونوعها ومقدارها"[25] وأغراض الجمعيات غير القانونية. لا توجد عوائق قانونية أمام الموارد سواء من مصادر محلية أو أجنبية في القانون. ولا يفرض القانون قيوداً على أساليب جمع التبرعات التي تتبعها منظمات المجتمع المدني.

25 قانون الجمعيات العثماني لعام 1909، المادة 7.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	وتبع هذا القانون صدور المرسوم رقم 10830 بتاريخ 1962/10/09 الذي ينص على أنه يجب على الجمعيات في شهر كانون الثاني من كل عام أن تقدم، من بين وثائق أخرى، بيانات دخلها عن السنة السابقة ومشروع موازنة السنة الحالية[26]. قد تتضمن السجلات المحفوظة والمستندات المطلوبة بعض المعلومات حول أموال الجمعيات والجهات المانحة والمستفيدين.
قانون رقم (81) لسنة 2018 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي	الغرض من هذا القانون هو **"تشجيع التجارة الإلكترونية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي ومنع أو قمع الانتهاكات القانونية المتعلقة بسلامة النظام ونزاهة البيانات والوصول غير القانوني إلى الشبكات و أنظمة الكمبيوتر وتلطيف البيانات والتزوير وإساءة استخدام الأنظمة والبرمجيات وإساءة معاملة القاصرين في مواد تتعلق بالبالغين والقرصنة وما إلى ذلك ..."**[27]. وتعمل المواد من 41 إلى 52 من القانون على تنظيم المدفوعات الإلكترونية. ويعرّف القانون الدفع الإلكتروني بأنه **"كل أمر يتم إنشاؤه، كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية"**. وينص على أن الوسائل الإلكترونية تشمل **"كل وسيلة أو مجموعة وسائل إلكترونية بما فيها الرقمية"** (المادة 41). ولإجراء هذه العملية، يفوض العميل المصرف أو المؤسسة المالية أو المؤسسات الأخرى المرخص لها قانوناً من قبل مصرف لبنان بإجراء عملية دفع إلكتروني أو تحويل إلكتروني للأموال النقدية أو إتمام عملية قيد دائن أو مدين على حسابه أو على حساب آخر (المادة 41). ويجب على المؤسسات التي تقوم بهذه المعاملات التأكد من الالتزام بالقوانين المعمول بها والأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان (المادة 42). كما يجب الحصول على موافقة العميل الخطية على الشروط المتعلقة بعمليات الدفع والتحويل الإلكتروني، ويجب أن تكون هذه الشروط **"واضحة وصريحة ومتوافقة مع الأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان، وأن تتضمن الحقوق**

26 ترجمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحوكمة الداخلية للمنظمات غير الحكومية في لبنان، كتاب مرجعي 2004.

27 الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد 45 تاريخ 18 تشرين الأول/اكتوبر 2018، صفحة 4567.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	والموجبات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحدد الرسوم والمصاريف والعمولات والضرائب إن وجدت" (المادة 43). ويجب إبلاغ العميل كتابياً بأي تعديل يطرأ عليها ويجب الحصول على موافقته المسبقة (المادة 44). يجب أن يتم نقل وتخزين أوامر الدفع أو تحويل الأموال النقدية الإلكتروني ليتمكن العملاء والمؤسسات من الرجوع إليها. وينبغي إبلاغ الطرف الذي أصدر الأمر كتابياً على وجه السرعة بقبول أمره أو رفضه. ويجب أن يكون الرفض مسببا. وإذا كان الرفض بسبب خطأ مادي، فيجب اعتماد الطريقة التي تسمح بإصلاحه (المادة 45). ويتناول القانون أيضاً التدابير المطبقة في حالة عدم تنفيذ المعاملات والاحتيال والانتهاك. ويجوز للمؤسسات المالية إجراء عمليات دفع إلكترونية لعملائها من منظمات المجتمع المدني بما يتوافق مع هذه المتطلبات. علاوة على ذلك، يستخدم القانون لغة فضفاضة لحظر جمع البيانات ذات الطابع الشخصي. يتم تعريف البيانات ذات الطابع الشخصي في المادة 1 بأنها **"جميع المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي التي تمكن من التعريف به، على نحو مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك عن طريق مقارنة المعلومات المتعددة المصادر أو التقاطع فيما بينها"**. ينص القانون على **أنه لا يمكن جمع البيانات ذات الطابع الشخصي إلا "بأمانة ولأغراض مشروعة ومحددة وصريحة"**. ويشترط القانون أيضاً أن تكون البيانات "ملائمة، وغير متجاوزة الأهداف المعلنة، وأن تكون صحيحة وكاملة، وأن تبقى ميوّمة بالقدر اللازم" (المادة 87). يُسمح بجمع البيانات ذات الطابع الشخصي في ظل ظروف معينة بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد والتجارة، باستثناء الحالات التي تنطبق فيها الاستثناءات (المادة 97). تنص المادة 94(2) على أنه **"لا يتوجب التقدم بأي تصريح أو طلب لمعالجة بيانات ذات طابع شخصي في الحالات التالية: ...2. في حال قيام جمعيات لا تبغي الربح، بمسك السجلات الخاصة بأعضائها والمتعاملين معها ضمن نطاق ممارستها بشكل طبيعي وقانوني لمهامها"**. تعني هذه المادة أنه يُسمح

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	للمنظمات غير الربحية بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي دون الحاجة إلى ترخيص. ليس من الواضح من هم "عملاء" المنظمات غير الربحية، ولكن قد يتضمن ذلك بيانات شخصية للمستفيدين والمانحين المحتملين. هذا ما دامت البيانات مرتبطة بالممارسة العادية لوظائف المنظمات غير الربحية. تنص المادة 90 من القانون على أنه **"لا يكون حفظ البيانات ذات الطابع الشخصي مشروعاً إلا خلال الفترة المبينة في التصريح عن المعالجة أو في القرار الذي يرخص بها"**. وتشير هذه المادة إلى المدة المنصوص عليها في الترخيص المذكور أعلاه من وزارة الاقتصاد والتجارة. وتتيح المادة 92 من القانون لكل شخص طبيعي الحق في **"الاعتراض، لأسباب مشروعة، أمام المسؤول عن المعالجة على تجميع البيانات ذات الطابع الشخصي الخاصة به ومعالجتها، بما في ذلك التجميع والمعالجة لهدف الترويج التجاري."** إلا أنه لا يجوز للشخص ممارسة حق الاعتراض في الحالتين التاليتين: 1. **إذا كان المسؤول عن معالجة البيانات ملزماً بجمعها بمقتضى القانون و2. إذا كان قد و افق على معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي الخاصة به."** ومن الممكن أن تنطبق هذه المواد على مؤسسي منظمات المجتمع المدني وأعضائها وموظفيها والمتطوعين، حيث أنهم أشخاص طبيعيون. تنص المادة 99 من القانون على أنه يحق لأصحاب البيانات ذات الطابع الشخصي الاستعلام من مسؤول معالجة البيانات عما إذا كانت بياناتهم قيد المعالجة أم لا. كما يمكنهم أن يطلبوا من مسؤول معالجة البيانات نسخة يسهل الوصول إليها من البيانات الخاصة بهم، حتى لو كانت هذه البيانات مرمزة أو مضغوطة أو مشفرة، ويمكنهم طلب معلومات إضافية تتعلق بالبيانات المعالجة، بما في ذلك **"غايات المعالجة، فئاتها، مصدرها، موضوع المعالجة وطبيعتها، تحديد الأشخاص وفئاتهم الذين ترسل إليهم البيانات ذات الطابع الشخصي أو الذين يمكنهم الاطلاع عليها ومو اقيتها وغايات هذا الاطلاع"**.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	تتيح المادة 101 من القانون لأصحاب البيانات ذات الطابع الشخصي الحق في أن يطلبوا من مسؤول معالجة البيانات تصحيحها وإكمالها وتحديثها ومحوها. ويمكنهم أيضاً أن يطلبوا عدم جمع هذه البيانات أو معالجتها أو استخدامها أو حفظها أو نقلها. ويجب إجراء أي تصحيحات مجاناً خلال عشرة (10) أيام من تاريخ تقديم طلب التصحيح وتقديم إثبات التصحيح. قد تنطبق هذه المواد على منظمات المجتمع المدني والبيانات التي قد ترغب في جمعها فيما يتعلق بالممارسة العادية والقانونية لمهامها. ولا يوجد تعريف لأصحاب البيانات ذات الطابع الشخصي ومع ذلك، يشير تعريف البيانات ذات الطابع الشخصي المذكور أعلاه إلى أن أصحاب البيانات ذات الطابع الشخصي هم الأشخاص الطبيعيون الذين تنتمي إليهم البيانات المراد جمعها ومعالجتها. يُشار إلى أن القانون "لا يزال ينتظر صدور بعض المراسيم/اللوائح التنفيذية التي من شأنها أن تساعد على فهمه وتنفيذه بالشكل الصحيح"[28].
القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والقانون رقم 318 تاريخ 2001/04/20 مكافحة تبييض الأموال	أنشأ هذان القانونان هيئة التحقيق الخاصة التي يرأسها حاكم مصرف لبنان. ويتمثل دور الهيئة في إجراء تحقيقات ضد المؤسسات التي تشتبه الهيئة في تورطها في ممارسات تبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب. وعادة ما يتم إجراء هذه التحقيقات عقب التوصل بِـ**"تقارير المعاملات المشبوهة"** التي ترسلها البنوك والمتعلقة بتحويل مبالغ كبيرة من المال. وتتولى هذه الهيئة صلاحيات التحقيق الواسعة التالية: 1. يمكن الهيئة جمع المعلومات، متى وكلما دعت الحاجة، لضمان الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في القانون، لا سيما فيما يتعلق بالشفافية. 2. يمكن للهيئة أن تتخذ التدابير الوقائية التي تراها مناسبة. تنطبق هذه القوانين على منظمات المجتمع المدني. فهي تسمح لهيئة التحقيق الخاصة بطلب المعلومات التي تحتاجها من منظمات المجتمع المدني. كما أنها تسمح لها بإجراء عمليات تدقيق على منظمات المجتمع المدني إذا كانت متورطة في معاملات مشبوهة.

28 دينتونز، قانون لبناني جديد للتعاملات الإلكترونية وحماية البيانات، 2019/01/21، الرابط.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	إلا أن ذلك يحدث من منظمات المجتمع المدني منذ اعتماد قانون مكافحة تبييض الأموا وتمويل الإرهاب لعام 2015. ونتيجة لهذه التحقيقات والتدقيقات، تستطيع الهيئة القيام بما يلي: • تجميد الحسابات و/أو المعاملات المعنية بشكل نهائي و/أو رفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا عن الحسابات أو المعاملات التي يشتبه في ارتباطها بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب. • إبقاء الحسابات المشتبه بها قيد المتابعة، على الرغم من قانون السرية المصرفية. • وضع إشارة على القيود والسجلات الخاصة بالأموال المنقولة أو غير المنقولة تفيد بأن تلك الأموال هي موضوع تحقيق من قبل الهيئة. وتبقى هذه الإشارة قائمة حتى زوال أسباب الشبهة أو اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن. • الطلب من النائب العام لدى محكمة التمييز اتخاذ الإجراءات الاحترازية فيما يتعلق بالأموال المنقولة وغير المنقولة التي لا يوجد بشأنها أية قيود أو سجلات بهدف تقييد التصرف بها لحين صدور قرار قضائي نهائي في هذا الشأن.
القرار الأساسي رقم 7548 بشأن العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية الصادر في 30 آذار/مارس 2000	بموجب هذا القرار، الصادر عن مصرف لبنان، على المصارف وسائر المؤسسات المسجلة لدى مصرف لبنان التي ترغب في القيام بالعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية إبلاغ مصرف لبنان قبل 30 يوماً من بدء النشاط المذكور أو نشره (المادة 2(1)). وعلى مؤسسات الصرافة المسجلة لدى مصرف لبنان الراغبة في القيام بالعمليات الإلكترونية الحصول على ترخيص مسبق من مصرف لبنان (المادة 2(2)). تُعرف العمليات المالية والمصرفية الإلكترونية في المادة الأولى بأنها **"العمليات أو النشاطات كافة التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من خلال الوسائل الإلكترونية أو الضوئية (هاتف، حاسوب، إنترنت، صراف آلي، ...) من قبل المصارف أو المؤسسات المالية أو أي مؤسسة أخرى. ويشمل هذا التعريف أيضاً العمليات التي يجريها مصدرو أو مروجو**

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	بطاقات الإيفاء أو الدفع أو الائتمان الإلكترونية على أنواعها كافة والمؤسسات التي تتعاطى التحاويل النقدية الكترونياً وموقع العرض والشراء والبيع وتأدية سائر الخدمات المصرفية الإلكترونية". ومن شأن الإخطار و/أو الترخيص أن يتيح لمصرف لبنان الفرصة للنظر في امتثال تلك الجهة لمعايير الشفافية والنزاهة والأمن. ويشترط القرار على الجهات المسجلة لدى مصرف لبنان التي تقوم بالتحويلات النقدية الإلكترونية تطبيق إجراءات العناية الواجبة للتحقق من هوية عملائها وطبيعة عملهم، وفهم هيكل الملكية و/أو السيطرة على الشخص الاعتباري، وتحديد المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال، وإجراء مراقبة مستمرة للعمليات، والاحتفاظ بمعلومات عن العملاء والمستفيدين الحقيقيين. ويتعين على هذه الكيانات وضع نظام فعال للرقابة الداخلية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإجراء تقييمات لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد تدابير وإجراءات إضافية حسب الحاجة. كما يتعين عليهم إبلاغ حاكم مصرف لبنان على وجه السرعة "إذا كانت لديها تأكيدات او شكوك، بناء على اسباب معقولة أو موضوعية، بأن العملية او محاولة إجرائها تتعلق بتبييض أموال أو جرائم أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب أو أعمال إرهابية أو منظمات إرهابية." (المادة 9 مكرر، ثانياً). ويشمل تعريف العميل المنظمات التي لا تستهدف الربح (المادة 9 مكرر، أولاً).

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية

يلخص الجدول أدناه طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية التي يتم تنظيمها و/أو استخدامها في لبنان وتلك التي لا تخضع لذلك.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
جمع التبرعات من خلال مواقعهم الإلكترونية (على سبيل المثال، وضع زر خاص بالدعوة إلى التبرع أو الدعم في الموقع)	لا	على الرغم من عدم تنظيم هذه الطريقة إلا أنه يتم استخدامها بانتظام. على سبيل المثال، يتم استخدامها على موقع الصليب الأحمر اللبناني.
تبرعات مجهولة المصدر	لا	على الرغم من عدم تنظيم هذه الطريقة، إلا أنها مسموح بها إلى حد ما في الممارسة العملية؛ حيث لا يوجد التزام على منظمات المجتمع المدني بالإبلاغ عن مصدر أموالها إلا إذا طلبت هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بمصرف لبنان ذلك بسبب المخاوف المتعلقة بتبييض الأموال. على سبيل المثال، تسمح منصة Fundahope للمستخدمين بالتبرع للحملات دون الكشف عن هويتهم. ومع ذلك، أظهرت عملية التحقق أن منصة Fundahope تطلب بعض المعلومات (على سبيل المثال، عنوان البريد الإلكتروني، وتفاصيل البطاقة، وما إلى ذلك)، ولكن دون أي تحقق شامل من الهوية. إن منظمات المجتمع المدني ليست ملزمة بتقديم أسماء إلى السلطات في تقاريرها السنوية. قد تطلب البنوك في العادة، كجزء من العناية الواجبة الخاصة بها، الكشف عن مصادر التبرعات النقدية ولكن لا تطلب السلطات ذلك.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
جمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود	لا	من المحتمل أن يكون استخدام هذه الطريقة صعباً نظراً للقيود المصرفية الحالية. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن Fundahope، منصة التمويل الجماعي اللبنانية، تأخذ هذه القيود المصرفية بعين الاعتبار. على سبيل المثال، تسمح Fundahope بالتبرعات باللولار (الأموال بالدولار الأميركي المودعة في المصارف قبل تاريخ 9 نيسان/أبريل 2020) وتفصلها عن الدولار الأمريكي الجديد. كما تقوم Fundahope بدفع الأموال المجمعة إلى المستفيد باستخدام خدمات تحويل الأموال، وليس البنوك.
استخدام مقدمي الخدمات الوسيطة أو مجمعي الأموال[29] لمعالجة التبرعات الأجنبية	لا	على الرغم من كون هذه الوسيلة غير منظمة إلا أنها تُستخدم أحياناً في الممارسة العملية، لا سيما وأن منظمات المجتمع المدني فقدت الثقة في البنوك اللبنانية. إن مقدمو الخدمات المالية الأكثر استخداماً الآن هم خدمات تحويل الأموال مثل OMT أو Western Union أو Cashunited، أو صيارفة العملات المشفرة التي بدأت العمل مع ظهور استخدام العملات المشفرة.
الدفع عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان		يمنح القانون رقم 133 تاريخ 1999/10/26 الخاص بتوسيع مهام مصرف لبنان مسؤولية تنظيم الدفع بالبطاقات لمصرف لبنان. يجوز لمصرف لبنان إصدار تعميمات لإعطاء تعليمات للمصارف بشأن مسائل معينة، بما في ذلك الدفع بالبطاقات. تنظم هذه الأساليب في معظمها للعقود التي توقعها البنوك مع شركات البطاقات، ولا سيما شركة فيزا، في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، خصص قانون رقم (81) لسنة 2018 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي ثماني مواد للدفع بالبطاقات.

29 على سبيل المثال: منظمات المجتمع المدني الأجنبية، وشركات إدارة الرواتب، والوكلاء، والكيانات التجارية المالية وغير المالية الأخرى.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		وهو يوفر إطاراً قانونياً أساسياً لطريقة الدفع هذه لضمان مراعاة جميع متطلبات مصرف لبنان (المبينة في المواد 55-53) فيما يتعلق بالدفع عن طريق البطاقات[30]. كما أنه يحمي المواطنين في حالة فقدان البطاقة أو الاحتيال. ويضمن بشكل خاص عدم تحميل المواطنين المسؤولية عن المدفوعات الاحتيالية التي يقوم بها طرف ثالث باستخدام بطاقاتهم إذا قاموا بإخطار الجهة التي أصدرت البطاقة بفقدانها (المواد 58-56). كما يحمل القانون الجهات المصدرة للبطاقة المسؤولية عن سوء أو عدم تنفيذ أمر مالك البطاقة (المادة 59)[31].
أنظمة الدفع عبر الإنترنت[32]	لا	على الرغم من كون هذه الوسيلة غير منظمة، هناك بعض أنظمة الدفع عبر الإنترنت التي تعمل في لبنان. وتشمل هذه Paygol و Checkout2 و BitPay و Coin-base. ومع ذلك، Paypal غير متوفر في لبنان. وهذا ليس بسبب اللوائح اللبنانية. بل هو اختيار Paypal، ربما بسبب السرية المصرفية والمخاوف من تبييض الأموال.
التحويلات الإلكترونية والتحويلات البنكية عبر الإنترنت	نعم	تنظم هذه الطريقة المواد من 41 إلى 52 من قانون رقم (81) لسنة 2018 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، والتي تم تناولها بمزيد من التفصيل أعلاه. ويعرف القانون هذه الطريقة ويحدد الإجراءات الشكلية ذات الصلة. باختصار، تشمل هذه الإجراءات الحصول على موافقة كتابية مسبقة على الشروط التي تحكم عمليات الدفع الإلكتروني أو التحويلات أو إلغائها، وتقديم إشعار مسبق في حالة إجراء تعديلات على هذه الشروط، واستخدام نظام تقني للتعرف على الجهة

30 ويشمل ذلك الطلب الموقع أو الاتفاقية الموقعة، والمؤسسة المرخصة من مصرف لبنان، وتوفير معلومات تعريفية تسمح للعميل باستخدام البطاقة وضمان سريتها، والاحتفاظ بكشوفات كاملة لمعاملات البطاقة، والتأكد من وجود وسائل للإبلاغ عن سرقة البطاقة أو فقدانها ومنع استخدامها في هذه الحالة.

31 من الجدير بالذكر أنه لم يتم تنفيذ أي أمر من أي صاحب بطاقة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، ولم يتم تحميل أي بنك المسؤولية.

32 أحد الأمثلة المعروفة لنظام الدفع عبر الإنترنت هو PayPal.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		مصدرة الأمر لإجراء الدفع أو التحويل الإلكتروني وإثبات طلب العميل، واستخدام نظام معلومات يقوم بإبلاغ الجهة التي أصدرت الأمر كتابياً على الفور بقبول الأمر أو رفضه وأسباب الرفض. يجب أن تكون الأوامر مكتوبة وموقعة، ويجب تقديم بيانات المعاملات التي تتم على حسابات العملاء، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمدفوعات أو التحويلات الإلكترونية المقيدة والمضافة إلى حساباتهم، وتواريخ وقيمة هذه المعاملات، بشكل دوري، وكتابياً للعميل. ويحدد القانون أيضاً الطرف الذي يتحمل المسؤولية في حالة الاحتيال.
التبرعات عن طريق التحويلات النقدية، أو المحفظة الإلكترونية، أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي	لا	على الرغم من كونها غير منظمة، فإن هذه الأساليب مسموح بها في الممارسة العملية.
التبرعات عبر الهاتف المحمول (الرسائل النصية القصيرة) أو مشغلي خدمة الهاتف المحمول الذين يقومون بتسهيل جمع الأموال عبر الرسائل النصية القصيرة	لا	على الرغم من كونها غير منظمة، تُستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في لبنان. يخضع التقدم للحصول على رقم هاتف والحصول عليه في إحدى خطط الدفع الآجل فقط للتمتع بالأهلية التعاقدية القانونية (أي أن يكون عمر المتقدم 18 عاماً على الأقل وأن يتمتع بالأهلية العقلية). لا توجد شروط للحصول على الأرقام مسبقة الدفع حيث أنها تباع بدون عقد. ولا توجد متطلبات تنطبق تحديداً على منظمات المجتمع المدني الراغبة في الحصول على رقم هاتف.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		عملاً بالمادة الأولى من المرسوم رقم 14913 تاريخ 1970/07/17[33]، تكون التبرعات المقدمة من "المؤسسات" معفاة من الضرائب إذا لم تتجاوز 1/1000 من قيمة مبيعات المؤسسة السنوي، وبحد أقصى 15,000 ليرة لبنانية سنوياً. الحد الأقصى للمبلغ السنوي لا يكاد يذكر، حيث يعود المرسوم إلى عام 1970 عندما كانت قيمة الليرة اللبنانية مختلفة تماماً. ورغم أن المادة الأولى من المرسوم تسمح بتعديل الحد السنوي، إلا أن ذلك لم يحدث. ومن الناحية العملية، التبرعات ليست معفاة من الضرائب.
التمويل الجماعي على المنصات المحلية أو الدولية	نعم	يتم تنظيم التمويل الجماعي القائم على الأسهم بواسطة القرار رقم (3) لسنة 2013 بشأن حشد التمويل الصادر عن هيئة الأسواق المالية. لكن اللافت أن القرار لا يبدو أنه يستهدف التبرعات ومنصات التمويل الجماعي التي تفيدهم. كما ينظم القرار نوع الكيانات التي يمكنها استخدام التمويل الجماعي القائم على الأسهم، وهذه الكيانات لا تشمل منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، كما ذكرنا أعلاه، هناك منصات تمويل جماعي، لبنانية مثل (Fundahope) وأجنبية مثل (indi-egogo أو gogetfunding)، تعمل في لبنان. **مزيد من المعلومات حول منصة Fundahope**[34]: تعنى منصة Fundahope بجمع التبرعات من خلال نوعين من الحملات: الحملات قصيرة المدى، **"التي يتم إطلاقها لسبب محدد من قبل أفراد أو كيانات أو منظمات غير حكومية، والتي لها هدف مالي محدد يمكن للأشخاص المساهمة فيه بتبرعات لمرة واحدة"**، وحملات جمع التبرعات

33 يمكن الاطلاع على المرسوم باللغة العربية على: الرابط.

34 Fundahop: منصة جمع التبرعات اللبنانية رقم 1 | التمويل الجماعي في لبنان | التبرعات في لبنان | جمع الأموال في لبنان.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		الدائمة والتي "يتم إطلاقها عادةً ولكن ليس حصرياً من قبل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى... لقبول الدعم المستمر. ليس لديهم هدف محدد ويمكن للمتبرعين الاختياريين الاشتراك في التبرعات الشهرية، أو المساهمة بتبرعات لمرة واحدة." تتيح منصة Fundahope التبرعات بالليرة اللبنانية و"اللولار" (الأموال بالدولار الأميركي المودعة في المصارف قبل تاريخ 9 نيسان/أبريل 2020). كما تدعم منصة Fundahope استخدام خدمات تحويل الأموال، بدلاً من البنوك، لإجراء عمليات السحب، خاصة عندما تكون المبالغ صغيرة نسبياً. وعندما يقوم المستخدم بتسجيل حملته، فإنه يضع حداً زمنياً لها. ومع ذلك، تسمح منصة Fundahope بتمديد المهلة الزمنية المحددة مسبقاً في حالة عدم الوصول إلى الهدف. وعند استلام التبرعات، من الممكن طلب السحب في أي وقت، حتى قبل الوصول إلى الهدف، مع مراعاة رسوم جزائية بسيطة. مع منصة Fundahope لا يشترط الوصول إلى الهدف من أجل سحب الأموال، ويمكن تمديد الحد الزمني للحملة. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم الوصول إلى الهدف، فيمكن للمرء مواصلة الحملة والاستمرار في تلقي التبرعات. تقوم منصة Fundahope بخصم رسوم قدرها 5٪ من كل تبرع يتم استلامه. رسوم بوابة الدفع هي 2.5٪+0.5$ للتبرعات التي تتم عن طريق البطاقات اللبنانية، و 4.5٪+0.5$ للتبرعات التي تتم عن طريق البطاقات الأجنبية.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
التبرعات بالعملات المشفرة	لا	العملات الافتراضية غير منظمة قانونياً في لبنان[35]. ذكر قانون رقم (81) لسنة 2018 بشأن المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي مصطلح **"النقود الإلكترونية والرقمية"** وعرفها بأنها **"وحدات تسمى وحدات نقد إلكتروني يمكن حفظهاعلى دعامة إلكترونية"**[36]. لكن القانون يتضمن مادة واحدة فقط فيما يتعلق بالنقود الرقمية والإلكترونية يمنح فيها مصرف لبنان صلاحية تنظيم أي أمور تتعلق بالعملات الافتراضية[37]. في عام 2013، أصدر مصرف لبنان تحذيرات بشأن استخدام العملات المشفرة[38]. وفي وقت لاحق، في أكتوبر 2017، أعلن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، عن نية مصرف لبنان إطلاق عملته المشفرة الخاصة[39]. ومع ذلك، تم تأجيل العمل بهذه الخطط. نظراً للأزمة الاقتصادية في لبنان، يستخدم الناس عملة البيتكوين وبورصات العملات المشفرة كبديل للعملات الأجنبية والبنوك. في السنوات القليلة الماضية، تم افتتاح العديد من شركات الصرافة ووسطاء العملات المشفرة[40]، مثل Lebacoin، في محاولة لجعل المعاملات بين العملات الورقية والعملات المشفرة أسهل وأكثر سلاسة بالنسبة للشخص العادي.

35 موقع الجيش اللبناني، تنظيم العملات المشفرة: معضلة التوافق.

36 قانون 2018/81 المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، الديباجة.

37 قانون 2018/81 المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، المادة 61.

38 لبنان هو الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تصدر تحذيراً رسمياً من مخاطر العملات المشفرة. في الإعلام رقم 900 الصادر بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013، حذّر مصرف لبنان المركزي، بنك لبنان، البنوك والمؤسسات المالية من مخاطر استخدام العملات المشفرة، مشيراً إلى أن **"المنصات والشبكات المستخدمة في إصدارهذه العملات والتداول بها ليست خاضعة لأية قوانين أولوائح"**.

39 قانون فريمان، ولبنان، والعملة المشفرة.

40 Coinnews, Les Libanais pensent que la cryptomonnaie peut sauver l'économie du pays, 28/11/2021.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقرر استخدام هذه الطريقة لجمع الأموال. وللقيام بذلك، تحتاج المنظمات إلى إنشاء حساب على منصة تبادل العملات المشفرة ومشاركة عنوان التعريف الخاص بحساباتهم مع الجهات المانحة المحتملة. عند استلام التبرعات بالعملة المشفرة، ستستخدم منظمات المجتمع المدني خدمات المبادل/وسيط العملة المشفرة لتحويل تبرعاتها إلى دولارات أمريكية. وبطبيعة الحال، يتقاضى المبادل عمولة بسيطة على الخدمة تتراوح بين 0.5٪ و 3٪، حسب المبلغ الذي يتم تحصيله. كخيار بديل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي لديها حساب مصرفي خارج لبنان ربط حسابها على منصة تبادل العملات المشفرة بهذا الحساب المصرفي. تتم معالجة الدفع بسهولة واستبدالها بالدولار الأمريكي على المنصة وتحويلها إلى الحساب البنكي المذكور، ثم سحبها أخيراً في لبنان. وقد تم استخدام هذا النهج من قبل منظمة Arc En Ciel، وهي منظمة مجتمع مدني لبنانية مشهورة ولها حسابات في فرنسا والولايات المتحدة[41]. تم استخدام العملات المشفرة لتقديم التبرعات في لبنان. على سبيل المثال، بعد انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، أنشأت مجموعة من المغتربين اللبنانيين صندوق إغاثة في حالات الكوارث بالعملات المشفرة[42] الذي يقبل ثماني عملات مشفرة مختلفة، بما في ذلك Bitcoin وEthereum وTether وBitcoin Cash وغيرها، باستخدام منصة التمويل الجماعي الشهيرة Kisskissbankbank. ومع ذاك، كما هو مذكور أعلاه،

41 L'orient Le Jour, Comment les dons en devises sont-ils transférés au Liban, 20/08/2020.

42 SuperCryptoNews, Lebanon Financial System Crippled, Crypto Relief Fund Set Up for Crisis in Beirut, 12/08/2020.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	هل هي منظمة (نعم / لا)	ملاحظات
		من المرجح أن يتم تحويل التبرعات المستلمة إلى عملة ورقية قبل استخدامها من قبل منظمات المجتمع المدني المعنية، حيث أن معظم منظمات المجتمع المدني لا تقبل الدفع المباشر بالعملة المشفرة. ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك: (1) تفضيل منظمات المجتمع المدني لتجنب المخاطر المرتبطة بعدم تنظيم العملات المشفرة ونقص الحماية في حالة وقوع منظمات المجتمع المدني ضحية لعمليات الخداع أو المعاملات الاحتيالية؛ و (2) منظمات المجتمع المدني الراغبة في استخدام الأموال المتبرع بها للدفع لمقدمي الخدمات الذين لا يستخدمون العملات المشفرة.
التبرعات عبر منصات التواصل الاجتماعي	لا	من الناحية العملية، لا يتم استخدام هذه الطريقة في لبنان. ومع ذلك، تتم أحياناً مشاركة روابط حملات جمع التبرعات على منصات التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أكبر.
جمع التبرعات من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML).	لا	من الناحية العملية، لا يتم استخدام هذه الطريقة في لبنان.

المغرب

يعد المجتمع المدني المغربي من بين أكثر المجتمعات نشاطاً وديناميكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويلعب دوراً هاماً في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المغرب. هناك أكثر من 220 ألف جمعية في المغرب تنفذ برامج محلية ووطنية ودولية تتناول إدماج المرأة، والإدماج المالي، والقضايا البيئية، وريادة الأعمال، وقابلية التوظيف، والإعاقة، وغيرها. لدعم كل العمل الذي تقوم به، تحتاج منظمات المجتمع المدني المغربية إلى جمع الأموال بكثافة باستخدام مجموعة واسعة من المصادر والأساليب.

يعد المجتمع المدني المغربي من بين أكثر المجتمعات نشاطاً وديناميكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني

ركز دور المجتمع المدني المغربي لعقود من الزمن في المقام الأول على المشاريع الخيرية "التقليدية" مثل تقديم المساعدة الإنسانية، وتخفيف حدة الفقر، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التعليم، ودعم توفير الرعاية الطبية.

في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ عام 2006 بعد اعتماد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[43]، غيرت الحكومة المغربية نهجها تجاه المجتمع المدني لمنحه دوراً أكبر في تنفيذ البرامج التي تعزز التنمية المستدامة. كما أن الإصلاحات الكبرى التي شهدها المغرب، بما في ذلك إقرار التعديلات على قانون الحق في تأسيس الجمعيات في عام 2002 والموافقة على دستور جديد بعد احتجاجات عام 2011، ساعدت في توسيع المجال القانوني للمجتمع المدني وخلق بيئة تمكينية أكثر لمنظمات المجتمع المدني المغربية. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من منظمات المجتمع المدني المغربية بوضع استراتيجيات طويلة المدى وتنويع أساليب جمع الأموال الخاصة بها.

في السنوات الأخيرة، غيرت الحكومة المغربية نهجها تجاه المجتمع المدني لمنحه دوراً أكبر في تنفيذ البرامج التي تعزز التنمية المستدامة.

ومع ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدني المغربية تحديات في تحديد ما إذا كانت مهامها وأنشطتها تعتبر حساسة سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً. ويؤثر هذا أيضاً على جهود جمع الأموال للأنشطة أو المواقف السياساتية التي تعتبر حساسة. على سبيل المثال، من غير المرجح أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدعوات للحصول على تبرعات عامة للأنشطة المتعلقة بحقوق مجتمع المثليين. وبدلاً من ذلك، يحاولون جمع الأموال من خارج المغرب لدعم مثل هذه الأنشطة. كما أن استخدام اللغة المشفرة أمر متكرر عند الإشارة إلى مثل هذه المواضيع الحساسة في السياقات المحلية.

43 عام 2006، وقعت الحكومة عقوداً مع منظمات المجتمع المدني لبناء البنية التحتية وتقديم الخدمات لتعزيز التنمية البشرية واستدامتها في جميع أنحاء المغرب. ويعود الفضل في هذا النهج جزئياً إلى الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية، التي كانت تمول بالفعل منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج التنمية على المستوى الوطني.

فيما يتعلق بتنويع أساليب جمع الأموال، فقد كان هناك اهتمام متزايد بآليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية لعدة سنوات. وعلى الرغم من ذلك، فإن المشهد المحلي الحالي مقيد بوتيرة التشريع. نجحت منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الشبكات والشركاء الدوليين في جمع الأموال عبر الإنترنت في بلدان أخرى[44]، والاستفادة من مجتمعات الداعمين الأجانب والجاليات المغربية في الخارج والتي تمثل أكثر من 5 ملايين شخصاً. وتشترك السلطات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية في هدف مشترك يتمثل في توجيه التحويلات الكبيرة المتدفقة إلى المغرب (4.56 مليار دولار في النصف الأول من عام 2022)[45] إلى مشاريع أكثر تأثيراً وإنتاجية. ويحتاج مقدمو الخدمات والدفع الذين أطلقوا مؤخراً منتجات وخدمات جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تكييف عروضهم لتقديم خدمة أفضل لمنظمات المجتمع المدني وداعميها. كما وأنه للاستفادة من أساليب جمع الأموال الجديدة، يجب على منظمات المجتمع المدني بناء القدرات المؤسسية لديها في مجالات مثل التمويل والتسويق الرقمي والتواصل[46].

فيما يتعلق بتنويع أساليب جمع الأموال، فقد كان هناك اهتمام متزايد بآليات جمع الأموال بالوسائل الرقمية لعدة سنوات. وعلى الرغم من ذلك، فإن المشهد المحلي الحالي مقيد بوتيرة التشريع.

استخدام الإنترنت والخدمات عبر الإنترنت والمدفوعات الرقمية في المغرب

يتمتع المغرب بمستويات عالية من الهواتف المحمولة وانتشار الإنترنت. وقد قدر عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب سنة 2021 بنحو 27.62 مليون فرداً، وهو ما يمثل نسبة انتشار 74.4٪، أي بزيادة قدرها 2.3 مليون (9.1٪) بين عامي 2020 و 2021. وفي المتوسط، يقضي مستخدمو الإنترنت 3.56 ساعة يومياً على الإنترنت، وذلك باستخدام هواتفهم المحمولة بشكل رئيسي[47]. يمثل حماس المغاربة للإنترنت فرصة لمنظمات المجتمع المدني للاستفادة من جمع الأموال بالوسائل الرقمية للحفاظ على عملياتها وتوسيع نطاق تأثيرها من خلال التعامل مع عدد كبير من الجهات المانحة المرتبطة بشكل متزايد.

يتمتع المغرب بمستويات عالية من الهواتف المحمولة وانتشار الإنترنت.

لا يزال جمع الأموال بالوسائل الرقمية ممارسة ناشئة نسبياً بين منظمات المجتمع المدني في المغرب، لكنه يتخلف عن بلدان أخرى في القارة الأفريقية فيما يتعلق بالخدمات

لا يزال جمع الأموال بالوسائل الرقمية ممارسة ناشئة نسبياً بين منظمات المجتمع المدني في المغرب، لكنه يتخلف عن بلدان أخرى في القارة الأفريقية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية والمدفوعات عبر الإنترنت.

44 الرابط.

45 الرابط.

46 تهدف العديد من البرامج، مثل أكاديمية التضامن للتمويل الجماعي (TADAMON) وأندركرنتس (UNDERCURRENTS)، إلى سد هذه الفجوة في القدرات والمهارات لإعداد منظمات المجتمع المدني للمستقبل.

47 الرابط.

المصرفية والمدفوعات عبر الإنترنت. 94.8٪ من مستخدمي الهاتف المحمول في المغرب يتصلون بالإنترنت عبر هواتفهم[48]. ومع ذلك، أفاد البنك الدولي أن 17٪ فقط من المغاربة فوق سن الخامسة عشرة يستخدمون المدفوعات الرقمية وأن 1.6٪ فقط من السكان يشترون المنتجات والخدمات عبر الإنترنت[49].

الجهات التي تؤثر على جمع الأموال بالوسائل الرقمية

يمكن أن تؤثر عدة أنواع من المؤسسات على استخدام ممارسات جمع الأموال بالوسائل الرقمية من قبل منظمات المجتمع المدني في المغرب. وتشمل هذه ما يلي:

المؤسسة	الأدوار
بنك المغرب	بنك المغرب هو البنك المركزي المغربي. وهو من يمنح التراخيص ويشرف على منصات التمويل التعاوني (الجماعي) وكذلك البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر. كما أنه يتحكم في الدعوات العامة للتبرع عبر الإنترنت.
مكتب الصرف المغربي	يتحكم مكتب الصرف المغربي في تدفق التبرعات الدولية بالعملات الأجنبية.
الأمانة العامة للحكومة	تتعامل الأمانة العامة للحكومة مع طلبات الحصول على تراخيص لإجراء عمليات التماس الإحسان العمومي.
وزارة الداخلية	وزارة الداخلية هي السلطة المختصة بالتأسيس القانوني للجمعيات في المغرب. وهي أيضاً الجهة التي توافق على طلبات صفة المنفعة العمومية[50].
اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي[51]	تضمن اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي امتثال منظمات المجتمع المدني والجهات التنظيمية لسياسات حماية البيانات.

48 الرابط.

49 الرابط.

50 عملاً بالمواد 13-9 من الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة، فإن وضعية المنفعة العامة تسمح لمنظمات المجتمع المدني التي تتمتع بهذا الوضع بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية. كما أنه يسهل الدعوات للحصول على تبرعات عامة حيث أن منظمات المجتمع المدني التي تحمل هذا الوضع مطالبة فقط بإخطار الأمانة العامة للحكومة بهذه الدعوات، بدلاً من طلب الموافقة المسبقة.

51 الرابط.

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية

القوانين التأطيرية

يقوم ظهير شريف رقم 376 - 58 - 1 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958، والذي تم تعديله بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 283 - 73 - 1 لسنة 1973 والظهير الشريف رقم 206 - 02 - 1 لسنة 2002 والذي أصدر القانون رقم 00 – 75 الذي يضبط حق تأسيس الجمعيات، بتنظيم حقوق والتزامات منظمات المجتمع المدني. ويسمح الظهير بصيغته المعدلة بإنشاء جمعية وهي الشكل الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب. ويعرف الظهير الجمعية بأنها **"اتفاق لتحقيق تعاون مستمرين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أونشاطهم لغاية غيرتوزيع الأرباح فيما بينهم"**[52]. يحظر الظهير تأسيس الجمعيات التي تسعى إلى تحقيق غاية أو هدف **"غير مشروع يتنافى مع القوانين أو الآداب العامة أو قد تهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بوحدة التراب الوطني أو بالنظام الملكي أو تدعو إلى كافة أشكال التمييز"**[53]. وينص على أنه يجوز إنشاء جمعية دون الحصول على موافقة مسبقة بشرط تقديم تصريح إلى الجهات المعنية في وزارة الداخلية يتضمن معلومات ووثائق محددة عن الجمعية وأعضائها[54]. وتنطبق نفس العملية على إنشاء الاتحادات أو شبكات الجمعيات[55]. ويغطي الظهير أيضاً العملية التي يجب أن تتبعها الجمعية للحصول على صبغة المصلحة العمومية. إن الحصول على صبغة المصلحة العمومية يمنح الجمعية الحق في الحصول على مزايا ضريبية إلى جانب القدرة على التقدم بطلب للحصول على الدعم المالي الحكومي[56].

عند التأسيس القانوني للجمعية، يُسمح لها بفتح حساب مصرفي. لا توجد أية قيود قانونية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية. ومن الناحية العملية، لن تتمكن سوى منظمات المجتمع المدني الكبيرة من الوصول إلى المجموعة الكاملة من الخدمات التي تقدمها البنوك، ولا سيما الوصول إلى الائتمان.

عند التأسيس القانوني للجمعية، يُسمح لها بفتح حساب مصرفي. لا توجد أية قيود قانونية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية. ومن الناحية العملية، لن تتمكن سوى منظمات المجتمع المدني الكبيرة من الوصول إلى المجموعة الكاملة من الخدمات التي تقدمها البنوك، ولا سيما الوصول إلى الائتمان. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني التي يتبين أنها تخالف أحكام الظهير و/أو تشارك في أنشطة غير قانونية تتعرض للسجن والغرامات والحل، فضلاً عن مصادرة الممتلكات والأدوات المستخدمة في المخالفة[57]. وهذا بدوره سيؤدي إلى إغلاق حسابهم المصرفي.

52 المادة 1، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

53 المادة 3، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

54 المادتان 5 و23، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

55 المادة 14، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

56 المواد 13-9، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

57 طبقاً للمواد 3 و7 و8 و27 و29 و30 و31 و32 مكرر و36 الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

يمكن للجمعية المنشأة بشكل قانوني الوصول إلى مجموعة من مصادر التمويل بما في ذلك التمويل الحكومي، ورسوم العضوية، وتمويل القطاع الخاص، والتبرعات العامة من الكيانات الأجنبية والمنظمات الدولية.

علاوة على ذلك، يتضمن الظهير أحكاماً تتعلق بتحصيل الموارد من مصادر محلية أو أجنبية. يمكن للجمعية المنشأة بشكل قانوني الوصول إلى مجموعة من مصادر التمويل بما في ذلك التمويل الحكومي، ورسوم العضوية، وتمويل القطاع الخاص، والتبرعات العامة من الكيانات الأجنبية والمنظمات الدولية[58]. ويجب على الجمعيات إخطار الأمانة العامة للحكومة عند استلام الأموال الأجنبية[59]. وبشكل عام، لا يضع الظهير قيوداً كبيرة على أنشطة جمع الأموال.

ليس مطلوباً من جميع منظمات المجتمع المدني المغربية تزويد السلطات المعنية بتقارير سنوية. ويتعين على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى أموالاً من مصادر محددة رفع التقارير إلى السلطات المختصة. على سبيل المثال، يشترط على الجمعيات التي تتلقى بشكل دوري أموالاً تتجاوز 10,000 درهماً مغربياً (حوالي 980 دولاراً أمريكياً) من أي من السلطات المحلية أو المؤسسات العمومية أو الشركات التي تستثمر الدولة و/أو الجهات المذكورة سابقاً في رأسمالها جزئياً أو كلياً، تقديم كشوفات الحساب لهذه الجهات. كما يجب على منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بصبغة المصلحة العمومية أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الأمانة العامة للحكومة يعكس كيفية استخدام أموالها. ويجب تدقيق التقرير من قبل محاسب خبير معتمد[60].

يمكن للجمعية المنشأة بشكل قانوني الوصول إلى مجموعة من مصادر التمويل بما في ذلك التمويل الحكومي، ورسوم العضوية، وتمويل القطاع الخاص، والتبرعات العامة من الكيانات الأجنبية والمنظمات الدولية.

ومع ذلك، فإن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية وظهور قنوات جديدة لجمع الأموال العامة، مثل منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للجمعيات ومنصات التمويل الجماعي، أظهر الحاجة إلى توفير إطار قانوني يحكم آليات جمع الأموال هذه. وهكذا، خصص القانون المغربي نصوصاً قانونية إضافية لمعالجة نشاط جمع الأموال. وهذه النصوص موضحة في الجدول أدناه:

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي[61]	تم اعتماد هذا القانون في تشرين الأول/أكتوبر 1971 لتنظيم التماس الإحسان العمومي. يحق لجميع الجمعيات جمع الأموال من الأفراد (مثل الأعضاء والمانحين

58 المادة 6، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

59 المادة 32 مكرر، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

60 المادة 9، الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 بصيغته المعدلة.

61 القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي، رابط باللغة الفرنسية، رابط باللغة العربية.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	الأفراد) أو المنظمات (مثل الشركات والجهات المانحة المحلية والدولية والمؤسسات العامة). ومع ذلك، عندما يتم تنفيذ أنشطة جمع الأموال هذه علناً، فإنها تخضع للقانون رقم 004.71 المتعلق بالتماس الإحسان العمومي. يتعلق هذا القانون فقط بالتماس الإحسان العمومي خارج الإنترنت، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه هذه الالتماسات. ويعرّف القانون التماس الإحسان العمومي بأنه "كل طلب يوجه إلى العموم قصد الحصول بوسيلة ما (ولا سيما الالتماسات وجمع الأموال والاكتتابات وبيع الشارات والحفلات والسهرات الراقصة والأسواق الخيرية والفرجات والحفلات الموسيقية) على أموال أو أشياء أو منتوجات تقدم كلا أو بعضا لفائدة مشروع خيري أو هيئة أو أفراد آخرين..."[62]. وينص القانون على أن الجمعية التي ترغب في تنظيم التماس الإحسان العمومي يجب أن تحصل على ترخيص من الأمانة العامة للحكومة. ولا يأخذ هذا القانون في الاعتبار طرق الدفع الحديثة أو وسائل الاتصال المستخدمة في أنشطة جمع الأموال في الوقت الحاضر. وينص القانون على أن الجمعية التي ترغب في تنظيم التماس الإحسان العمومي يجب أن تحصل على ترخيص من الأمانة العامة للحكومة[63]. ولا يأخذ هذا القانون في الاعتبار طرق الدفع الحديثة أو وسائل الاتصال المستخدمة في أنشطة جمع الأموال في الوقت الحاضر. سيتم استبدال هذا القانون بالقانون 18.18 بشأن تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (أنظر أدناه).
القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية[64]	سيحل هذا القانون محل القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي. إلا أن هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ بعد. وينتظر صدور كافة النصوص التنظيمية اللازمة لتنفيذه[65].

62 المادة 1، القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي.

63 المادة 1، القانون رقم 004.71 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي.

64 القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، الرابط.

65 المادة 43، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	ويراجع القانون القواعد والشروط المنصوص عليها في القانون 004.71 يتعلق بالتماس الإحسان العمومي في ضوء وسائل الاتصال والدفع الرقمية الحديثة. كما يتضمن القواعد والشروط المتعلقة بتوزيع الأموال للأغراض الإنسانية والخيرية، وإجراءات الرقابة المتعلقة بهذه التبرعات والأموال[66]. وتعرف دعوة العموم إلى التبرع بأنها "كل التماس موجه إلى العموم، قصد الحصول على أموال أو منتجات أو مواد، بهدف تمويل أو إنجاز أنشطة أو برامج أو مشاريع ذات صبغة اجتماعية أو إنسانية أو تضامنية أو خيرية أو ثقافية أو بيئية، أو بهدف تقديم مساعدة أو إعانة لفائدة شخص ذاتي أو أكثر في وضعية هشة أو احتياج أو في حالة استغاثة عند وقوع كوارث أو آفات أو حوادث ألحقت بهم أضراراً، أو لفائدة مؤسسة اجتماعية غير ربحية محدثة بصفة قانونية، سواء داخل المغرب أو خارجه"[67]. لا يسمح القانون بعمليات جمع التبرعات من العموم إلا إذا بدأت من قبل جمعيات مؤسسة بشكل قانوني[68]، وفقط بعد الحصول على ترخيص[69]. وهذا بصرف النظر عن طبيعة الدعوة والشكل الذي تتخذه[70]. ويتم تحديد متطلبات وإجراءات التقدم للحصول على الترخيص في نص تنظيمي[71]. ولا ينطبق القانون على عمليات جمع التبرعات التي تتم باستخدام **"الطرق التقليدية والعرفية"**[72]. ولا يوجد تعريف "للطرق التقليدية والعرفية" في القانون.

66 المادة 1، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

67 المادة 2، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

68 المادة 3، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. وذلك خاضع للاستثناء الوارد في نفس المادة. الاستثناء يسمح لمجموعة من الأشخاص الذاتيين بطلب التبرعات من العموم إذا كان الغرض من ذلك تقديم مساعدة عاجلة لشخص أو أكثر من الأشخاص المنكوبين عند حدوث كوارث أو آفات أو حوادث تسبب الضرر لهم، بشرط الحصول على ترخيص للقيام بذلك يتم الحصول عليه مسبقاً من الإدارة.

69 المواد 12-7، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

70 المادة 4، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

71 المادة 12، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

72 المادة 4، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	وينص القانون على عدم منح ترخيص بجمع الأموال من العموم إذا كان أي من أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية متهماً بـ **"ارتكاب إحدى الجنايات أو الجنح ضد أمن الدولة أو جريمة إرهابية أو إحدى الجنايات أو الجنح المتعلقة بالأموال أو التزوير أو التزييف أو النصب أو الانتحال أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو الغدر أو اختلاس أو تبديد المال العام أو الاتجار في البشر أو تبييض الأموال"**[73]. لا يجوز استخدام التبرعات المجموعة إلا للأغراض التي تم جمعها من أجلها[74]. ولا يجوز استخدامها لتغطية تكاليف تسيير الجمعيات[75]. ومع ذلك، يجوز استخدام جزء من هذه التبرعات لتغطية تكاليف تنظيم عملية جمع التبرعات أو لدفع تكاليف توزيع المساعدات. ولا يُسمح بذلك إلا إذا لم يكن لدى الجمعية مصادر أخرى لتغطية هذه النفقات[76]. لا يجوز أن تستمر عمليات جمع التبرعات لأكثر من عام واحد. ويجوز تجديد عملية جمع التبرعات بشرط الحصول على ترخيص متجدد[77]. بالإضافة إلى الترخيص وتجديده، يجب على الجمعية المرخصة إخبار السلطات المحلية المختصة بالتاريخ والمدة والمكان وقائمة المشاركين في عملية جمع التبرعات[78]. ويجب على الجمعية المرخصة أن تزود كل مشارك في عملية الجمع توكيلاً اسمياً يتضمن معلومات عن المشارك والجمعية المرخصة وعملية جمع التبرعات[79]. ولا يجوز استلام التبرعات خارج مدة عملية جمع التبرعات[80]. ويجب إيداع التبرعات المجمعة في حساب مصرفي تم إنشاؤه خصيصاً لعملية جمع التبرعات[81].

73 المادة 8، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

74 المادة 6، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

75 المادة 6، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

76 المادة 6، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

77 المادة 13، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

78 المادة 17، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

79 المادة 19، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

80 المادة 21، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

81 المادة 21، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	ويجب على الجمعيات المرخصة إعلام العموم بأي وسيلة متاحة بالمبلغ الذي تم تحصيله. ويحق للمانحين متابعة إرسال التبرعات لضمان نجاح تخصيص الأموال التي تم جمعها للأغراض المحددة لها[82]. يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والبيانات المالية المتعلقة بعملية جمع التبرعات لمدة لا تقل عن خمس سنوات[83]. ويتعين على الجمعيات المرخصة تقديم تقرير مفصل عن سير عملية جمع التبرعات وإجمالي مبلغ التبرعات التي تم جمعها، بما في ذلك تقدير قيمة التبرعات العينية، وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ انتهاء العملية. كما يجب أن يكون التقرير مدعماً بكشف حساب بنكي[84]. كما يتعين على الجمعية المرخصة موافاة الجهات ذات العلاقة بتقرير يثبت أن التبرعات المجمعة تصرف في الأغراض المخصصة لها. إذا تجاوزت التبرعات المجمعة مليون درهماً مغربياً (حوالي 97,000 دولاراً أمريكياً)، يجب على الجمعية المرخصة تقديم تقرير مالي يتم تدقيقه من قبل خبير حسابات مسجل أو مدقق حسابات معتمد[85]. قد يتم إيقاف عمليات جمع التبرعات لعدة أسباب منها حالة عدم التزام الجمعية المرخصة بشروط الترخيص أو حل الجمعية المرخصة أو استقالة مجلس إدارة الجمعية المرخصة دون استبدال خلال شهر واحد من تاريخ الاستقالة أو صدور حكم نهائي ضد أحد أعضاء الجهاز المسير للجمعية المرخصة بإحدى الجرائم المذكورة أعلاه أو تحقيق الأغراض التي من أجلها تنظم عملية جمع التبرعات[86]. ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون يحكم التماس الإحسان العمومي الذي يستخدم وسائل غير متصلة بالإنترنت لإجراء الالتماس وجمع التبرعات. وبالتالي، يجب تمييزه عن القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني أدناه والذي يحكم التماس الإحسان العمومي الذي يستخدم وسائل عبر الإنترنت لإجراء الالتماس وجمع التبرعات.

82 المادة 22، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

83 المادة 22، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

84 المادة 23، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

85 المادة 24، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

86 المادة 26، القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني[87]	تم اعتماد هذا القانون في شباط/فبراير 2021، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد. ينظم هذا القانون الاستثمارات والقروض والتبرعات التي تتم على منصات التمويل التعاوني الإلكترونية التي تيسرها شركة تمويل تعاوني مرخصة[88]. ولا يوجد في القانون ما يمنع الجمعيات المغربية من استخدام مثل هذه المنصات لجمع التبرعات لتمويل مشاريعها. ولأغراض هذا القانون، يعرف المشروع بأنه **"مبادرة، ربحية أو غير ربحية، يحدد مسبقاً غرضها ومدة ومبلغ إنجازها، يتقدم بها شخص أو مجموعة أشخاص، ذاتيين أو اعتباريين، يتوخون الحصول على تمويل تعاوني"**[89]. يتضمن القانون أحكاماً محددة تحكم استخدام منصات التمويل التعاوني لجمع التبرعات من العموم. وتنص المادة 52 من القانون على أن هذا النوع من التمويل التعاوني يتم في شكل تبرعات نقدية يتم جمعها لصالح حامل المشروع[90]. وتخضع أي عملية تمويل تعاوني من فئة "التبرع" تتجاوز 500,000 درهماً مغربياً (حوالي 48,000 دولاراً أمريكياً) لموافقة مسبقة. وسوف يتم فيما بعد تحديد متطلبات وإجراءات الحصول على الموافقة المسبقة في نص تنظيمي. ويجب أن ترفق نسخة من الموافقة بمذكرة يجب على أصحاب المشروع تقديمها للتعريف بالمشروع الذي تنظم له حملة التمويل التعاوني[91]. ويحظر القانون استخدام التبرعات التي تم جمعها لتمويل مشروع معين في غير الأغراض الواردة تحديداً في مذكرة تقديم المشروع[92]. كما يُطلب من أصحاب المشاريع احترام الالتزامات المنصوص عليها في المذكرة

87 القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني، الرابط باللغة الفرنسية، الرابط باللغة العربية.

88 المادة 1، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني. برجاء مراجعة المادة 2 لتعريف شركة التمويل الجماعي.

89 المادة 2، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

90 تُعرّف المادة 2 من القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني حامل المشروع بأنه **"كل شخص أو مجموعة أشخاص، ذاتيين أو اعتباريين، يعرضون مشروعا على منصة للتمويل التعاوني، بهدف الحصول على تمويل تعاوني"**.

91 تم تضمين شرط إعداد مذكرة لعرض المشروع في المادة 46 من القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

92 المادة 40، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
	والامتثال لها[93]، وإطلاع المساهمين في نهاية عملية التمويل، لا سيما من خلال منصة التمويل التعاوني، على حالة المشروع وأي تحديات تعترضه[94]. وسوف يتم فيما بعد شرح الوسائل والمتطلبات المحددة لتحديث المساهمين في منشورات عن بنك المغرب و/أو الهيئة المغربية لسوق الرساميل[95]. لا يمكن عرض المشروع الذي يتم نشره على منصة تمويل تعاوني ما على منصات تمويل تعاوني أخرى في نفس الوقت[96]. لا يمكن أن يستمر التمويل التعاوني لمشروع ما لمدة تزيد عن 6 أشهر[97]. ويتعين على شركات التمويل التعاوني إنهاء نشاط التمويل التعاوني إذا حقق المشروع المبلغ المستهدف من التبرعات[98]. ويحدد القانون أيضاً الحد الأقصى لمبلغ التبرعات التي يمكن جمعها سنوياً لكل مشروع بمبلغ 10 ملايين درهماً مغربياً (حوالي 968,000 دولاراً أمريكياً). كما يحدد الحد الأقصى لمبلغ التبرعات لكل مشروع بـ20 مليون درهماً مغربياً (حوالي 1,936,000 دولار)[99]. علاوة على ذلك، ينص القانون على أنه سيتم تحديد الحد الأقصى للتبرع الذي يقدمه شخص واحد، من خلال عمليات التمويل التعاوني سواء لمشروع واحد أو عدة مشاريع، في نص تنظيمي[100]. نشرت الجهات المختصة بعض النصوص التنظيمية في حزيران/يونيو 2022[101]. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من النصوص التنظيمية من أجل تنفيذ القانون بالكامل.

93 المادة 46، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

94 المادة 47، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

95 المادة 47، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

96 المادة 41، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

97 المادة 41، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

98 المادة 41، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

99 المادة 42، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

100 المادة 43، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

101 الرابط.

القوانين الأخرى وممارسات الدولة التي تؤثر على تنظيم جمع الأموال بالوسائل الرقمية

بالإضافة إلى القوانين المذكورة أعلاه، والتي تتناول على وجه التحديد وصول منظمات المجتمع المدني إلى التمويل بما في ذلك من خلال الوسائل الرقمية، هناك قوانين أخرى قد تؤثر على الوصول إلى أدوات جمع الأموال بالوسائل الرقمية واستخدامها. وقد تم تلخيصها في الجدول أدناه:

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية[102]	تنص المادة 6(4) من هذا القانون على أن "الجمعيات والهيئات المعتبرة قانونا في حكمها غير الهادفة للحصول على ربح" هي من بين الكيانات التي قد تستفيد من الإعفاء الضريبي الدائم. ومع ذلك، لا ينطبق هذا إلا على "العمليات المطابقة للغرض المحدد في أنظمتها الأساسية". ولا ينطبق هذا الإعفاء على مؤسسات بيع السلع والخدمات التابعة للجمعيات والهيئات. فيما عدا الإعفاء الضريبي المذكور أعلاه، لا توجد حوافز ضريبية أخرى لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بجمع الأموال، بصرف النظر عما إذا كان نشاط جمع الأموال هذا يتم تنفيذه خارج الإنترنت أو باستخدام الوسائل الرقمية.
أنظمة مكافحة الإرهاب	يعالج القانون الجنائي المغربي[103] دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب وينص، في المادة 9-1-218، على أن "تكوين عصابة أو اتفاق بقصد الإعداد لعمل إرهابي أو ارتكابه" يشكل عملاً إرهابياً. وتنص المادة 4-218 على ما يلي: "يعتبر تمويل الإرهاب فعلاً إرهابياً". وتنص كذلك على أنه: "تكون الأفعال التالية تمويلاً الإرهاب، حتى لو ارتكبت خارج المغرب، وبصرف النظر عما إذا كانت الأموال قد استعملت فعلاً أو لم تستعمل: القيام عمداً وبأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، بتوفير أو تقديم أو جمع أو تدبير أموال أو ممتلكات، ولو كانت مشروعة، بنية استخدامها، أو مع العلم بأنها ستستخدم، كلياً أو جزئياً: لارتكاب فعل إرهابي أو أفعال إرهابية سواءً وقع الفعل الإرهابي أو لم يقع...". تنطبق هذه المواد على كل من الأشخاص الذاتيين والاعتباريين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وبالتالي، ستحتاج منظمات المجتمع المدني إلى توخي الحذر عند تلقي الأموال من مصادر غير مألوفة.

102 القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الرابط.

103 القانون الجنائي المغربي، الرابط.

عنوان القانون	الأحكام ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني
القانون 09.08 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخص[104]	بموجب المادة 12 من هذا القانون، لا يُطلب من الجمعيات والكيانات غير الهادفة للربح الحصول على إذن لمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، بشرط أن تكون هذه البيانات (1) تتعلق فقط بأعضاء الجمعية أو الأشخاص الذين يكون للجمعية اتصال منتظم بهم في إطار أنشطة الجمعيات؛ (2) تم الإبلاغ عنها طوعاً من قبل الأفراد المعنيين. وفي حالة عدم استيفاء شروط الإعفاء، يتعين على منظمات المجتمع المدني الحصول على الموافقة قبل معالجة البيانات الشخصية. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على المانحين والمستفيدين[105]. وفي نقطة ذات صلة، لا يُطلب من منظمات المجتمع المدني نشر البيانات المتعلقة بالمانحين الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم، ولكن يتعين عليهم مشاركة المعلومات مع السلطات المالية. علاوة على ذلك، يجوز للأشخاص، بما في ذلك المانحون والمستفيدون، طلب تعديل و/أو إزالة بياناتهم[106].

104 القانون 09.08 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الرابط.

105 المادة 4، القانون 09.08 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

106 المادة 8، القانون 09.08 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية

فيما يلي قائمة بممارسات جمع الأموال بالوسائل الرقمية المحلية بالإضافة إلى معلومات حول وضعها في المغرب وقت كتابة هذا التقرير:

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
جمع التبرعات من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال، وضع زر خاص بالدعوة إلى التبرع أو الدعم في الموقع)	مسموح بها	هذه الطريقة مسموحة حالياً. ومع ذلك، ستحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الحصول على ترخيص مسبق بمجرد دخول القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية حيز التنفيذ. ومن الناحية العملية، نادراً ما تستخدم منظمات المجتمع المدني المغربية زر "التبرع" في مواقعها.
التبرعات مجهولة المصدر	مسموح بها جزئياً	لا توجد أنظمة تمنع منظمات المجتمع المدني من حجب هوية المانحين عن الجمهور. ومن الناحية العملية، تقدم العديد من منظمات المجتمع المدني هذا الخيار للمانحين والمساهمين. ومع ذلك، يجب ذكر مصدر جميع التبرعات في التقارير المطلوب تقديمها إلى السلطات المختصة للامتثال للوائح مكافحة غسيل الأموال. كما أن القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية يتطلب من منظمات المجتمع المدني المرخصة تقديم التقارير والبيانات المصرفية إلى السلطات المختصة. وعلى هذا النحو، فمن غير المرجح أن يتم إخفاء هوية المتبرع عن السلطات المختصة.
جمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود	مسموح بها	هذه الطريقة مسموح باستخدامها. كما ذكرنا أعلاه، فإن الظهير الشريف رقم 1-58-376 لسنة 1958، بصيغته المعدلة، لا يفرض قيوداً على

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		الحصول على التمويل، سواء من مصادر محلية أو أجنبية. ومع ذلك، لا بد وأن تكون الجمعية مؤسسة قانونياً قبل أن تتمكن من المشاركة في أي نشاط لجمع الأموال. كما يحظر الظهير على الجمعيات استخدام الأموال للقيام بأي أنشطة غير قانونية[107]. علاوة على ذلك، لكي تتمكن الجمعيات التي تم تأسيسها بشكل قانوني من جمع التبرعات من العموم، عبر أي وسيلة، يجب عليها الحصول على ترخيص وفقاً للقانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون لدى الجمعية حساب مصرفي لتلقي الأموال. وتعتبر عملية فتح الحساب سلسة بالنسبة للجمعيات التي تم تأسيسها بشكل قانوني إذا كانت جميع المستندات اللازمة جاهزة[108]. وإذا تم تنفيذ نشاط جمع التبرعات عبر الحدود عبر منصات التمويل الجماعي، فسيتم تطبيق متطلبات القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني (التمويل الجماعي).
استخدام مقدمي الخدمات الوسيطة أو مجمعي الأموال[109] لمعالجة التبرعات الأجنبية	مسموح بها	لا توجد أنظمة تتناول بشكل مباشر أو تحظر صراحة استخدام مقدمي الخدمات الوسيطة أو مجمعي الأموال لمعالجة التبرعات الأجنبية.

107 وبشكل عام، يعني هذا أن منظمات المجتمع المدني لا تمول الأعمال التي يحظرها القانون (الإرهاب وغسل الأموال والأنشطة الإجرامية الأخرى). ويشمل ذلك التشريعات "الأخلاقية" المتعلقة بالجنس والمخدرات والكحول والدين.

108 يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي لديها إيصال نهائي فتح حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية. تستغرق هذه العملية أقل من يوم عمل في حال توفر كافة المستندات المطلوبة (النظام الداخلي للجمعية وهوية الرئيس والإيصال النهائي للتسجيل).

109 على سبيل المثال: منظمات المجتمع المدني الأجنبية، وشركات إدارة الرواتب والوكلاء والكيانات التجارية المالية وغير المالية الأخرى.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان	مسموح بها	يُسمح بالدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان، بشرط أن يكون لدى الجمعية التي تتلقى الأموال حساب لدى مشغل الدفع. تتم معالجة المدفوعات المحلية بالدرهم المغربي بشكل منفصل عن المدفوعات الدولية بالعملة الأجنبية. يمكن لكل جمعية مسجلة الوصول إلى هذه الخدمة خلال يومين إلى ثلاثة أيام عمل. وتختلف الرسوم من مؤسسة مالية إلى أخرى حسب نموذج أعمالها والخدمات التي تقدمها.
أنظمة الدفع عبر الإنترنت	مسموح بها	تتطلب أنظمة الدفع عبر الإنترنت ترخيصاً من بنك المغرب، وهو البنك المركزي المغربي، ومكتب الصرف للمدفوعات الدولية. توجد العديد من المنصات المحلية لخدمة السوق المحلية (مثل AmanPay وPayzon وCMI). علاوة على ذلك، تتوفر في المغرب بعض المنصات الدولية، مثل PayPal، ولكن مع بعض القيود. على سبيل المثال، تتوفر PayPal حالياً عند الاتصال بحساب مصرفي، ولا يتم تقديمها إلا من خلال مؤسستين ماليتين. قد تفرض هذه المنصات رسوماً مرتفعة على منظمات المجتمع المدني.
التحويلات البنكية والتحويلات الالكترونية عبر الإنترنت	مسموح بها	يمكن لمنظمات المجتمع المدني إرسال واستقبال التحويلات الالكترونية إلى حساباتهم المصرفية، محلياً ودولياً. ومع ذلك، يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تقدم لبنوكها المستندات التي تبرر التحويلات (مثل الإيصالات والفواتير وإثباتات التبرع).

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
التبرعات عن طريق التحويلات النقدية، أو المحفظة الإلكترونية، أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي	مسموح بها	يمكن لمنظمات المجتمع المدني المغربية تلقي التبرعات عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو أجهزة الصراف الآلي. ومع ذلك، فإن هذا أمر نادر من الناحية العملية حيث أن معظم التبرعات تتم نقداً، أو عن طريق الشيكات والتحويلات البنكية الإلكترونية.
التبرعات عبر الهاتف المحمول (خدمة الرسائل القصيرة) أو مشغلي خدمة الهاتف المحمول الذين يقومون بتسهيل جمع التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة	مسموح بها	لا يوجد حظر صريح على جمع الأموال عبر الرسائل النصية القصيرة في المغرب. ولذلك فإن التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة مسموح بها وتخضع لاتفاقيات الشراكة مع شركات الاتصالات. وبما أنه من المحتمل أن تكون هذه دعوة للتبرع من الجمهور، فإنه يجب على الجمعيات الحصول على ترخيص من السلطة المختصة عملاً بالقانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية. ستقوم الجمعيات بتقديم أدلة على تراخيصها لشركات الاتصالات قبل الدخول في اتفاقيات الشراكة. ومن الناحية العملية، يتم استخدام هذه الطريقة في المقام الأول من قبل المنظمات الكبيرة جداً، حيث يمكن أن تكون تكاليفها باهظة.
التمويل الجماعي على المنصات المحلية أو الدولية	مسموح بها/ ولم يتم تنفيذ التشريع بعد	يتم تنظيم هذه الطريقة بموجب القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني (التمويل الجماعي) المذكور أعلاه. ويسمح القانون بإنشاء وتشغيل منصات التمويل الجماعي، لكن بشرط الحصول على ترخيص من بنك المغرب و/أو الهيئة المغربية لسوق الرساميل. وقد أطلقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل مؤخراً منصة

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		جديدة لتقديم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالتمويل الجماعي، ومع ذلك، لم يتم تزويد المنصة بالموارد بعد[110]. لم تحدد الجهات المختصة بعد عملية الترخيص ومتطلبات المنصات المحلية الجديدة. يعد التمويل الجماعي عبر المنصات الدولية أمراً شائعاً ويتم التعامل معه على أنه تمويل أجنبي من قبل السلطات المختصة. ومن الأمثلة على المنصات المستخدمة في المغرب Wuluj و LaunchGood و KissKissBankBank و Zoomaal. باختصار، يمكن تلخيص رحلة التمويل الجماعي في المراحل والخطوات أدناه. يستند الملخص إلى القوانين والأنظمة المنشورة ذات الصلة، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير (وقد تم إيراد مزيد من التفصيل في الجداول أعلاه). ومع ذلك، وكما ناقشنا سابقاً، لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد العديد من الأنظمة التنفيذية لإعطاء القوانين التي تم إقرارها تأثيرها الكامل. • يمكن لجمعية تم تأسيسها بشكل قانوني إطلاق حملة تمويل جماعي لتمويل مشروع ما. • قبل إطلاق الحملة: o يجب أن تكون الجمعية مؤسسة بشكل قانوني ولديها حساب مصرفي لتلقي الأموال[111]. o تقوم الجمعية باختيار منصة تمويل جماعي في المغرب مرخصة من بنك المغرب، أو منصة أجنبية مرخصة في بلد عملها.

110 الرابط.

111 تواجه بعض منظمات المجتمع المدني صعوبات أثناء عملية التسجيل، لا سيما إذا كان لأعضاء المجلس التنفيذي سجل جنائي، أو إذا اعتبرت وزارة الداخلية مهمة المنظمة أو أنشطتها غير قانونية أو ذات حساسية سياسية. وقد شهدت بعض منظمات المجتمع المدني التي تعمل في موضوعات مثل حقوق الإنسان، وحقوق المثليين، والمناصرة السياسية، والدين، والحرية الجنسية والإنجابية تأخيرا تسجيلها أو رفضه.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		o تقدم الجمعية مذكرة تعرض فيها المشروع وتحدد المبلغ المستهدف جمعه. يجب ألا يتجاوز المبلغ المستهدف 10 ملايين درهماً مغربياً (حوالي 968,000 دولاراً أمريكياً) سنوياً و20 مليون درهماً مغربياً (حوالي 1,936,000 دولاراً أمريكياً) إجمالاً لكل مشروع[112]. o وكما أوضحنا سابقاً، فإن حملات التبرعات التي تهدف إلى جمع أكثر من 500,000 درهماً مغربياً (حوالي 48,000 دولاراً أمريكياً) تخضع لترخيص مسبق من الأمانة العامة للحكومة. o توقع الجمعية عقد خدمة وتوفر التفاصيل المصرفية والمعلومات حول المنظمة، وفي حالة استخدام منصة مغربية، توفر معلومات عن أعضاء مجلس إدارتها. • خلال الحملة: o لا يمكن أن تتجاوز حملة التمويل الجماعي على منصة محلية 6 أشهر ولا يمكن تشغيلها على عدة منصات محلية في نفس الوقت. وتخضع الحملات على المنصات الدولية للوائح المحلية وسياسات المنصة. o في حالة المنصة المحلية، يشترط القانون أن تتوقف الحملة عند الوصول إلى المبلغ المطلوب، أو في حالة مرور 6 أشهر على إطلاق الحملة، بغض النظر عن المبلغ الذي تم جمعه. وعلى المنصات الدولية، يمكن للحملة أن تستمر حتى بعد أن تتجاوز هدفها الأولي. o لا تقوم المنصات الدولية عموماً بإرسال الأموال مباشرة إلى المغرب، إما بسبب اللوائح المحلية

112 المادة 42، القانون 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		أو سياسة الشركة. الجمعيات التي تجمع الأموال عبر المنصات الدولية ستتلقى التبرع عبر منظمة شريكة أو عضو لديه حساب مصرفي مسجل في البلد الذي تعمل فيه المنصة. سيقوم الشريك بعد ذلك بتحويل المبلغ المحصل إلى الحساب البنكي المغربي للجمعية. ويتم التعامل مع هذا من قبل السلطات مثل أي تبرع أجنبي آخر. • بعد الحملة: o يجب على المنظمات المسجلة في المغرب أن تعلن عن التبرعات التي تتلقاها لدى السلطات الضريبية. o يُطلب من منصات التمويل الجماعي المسجلة محلياً تقديم تقارير عن نتائج الحملات إلى المساهمين والسلطات المختصة.
التبرعات بالعملات المشفرة	محظورة	يحظر بنك المغرب حالياً جميع العملات المشفرة من خلال بيان صحفي نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 [113]. ومع ذلك، هناك مجتمع نشط للغاية للتداول غير المشروع بالعملات المشفرة في المغرب.
التبرعات عبر منصات التواصل الاجتماعي	مسموح بها	لا توجد أي محظورات أو قيود صريحة حالياً على استخدام هذه الطريقة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني نشر دعوات للتبرعات بالإضافة إلى تفاصيل الدفع على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، لا يتم استخدام هذه الطريقة على نطاق واسع لأن الرسوم والعمولات من المنصات باهظة بالنسبة للعديد من منظمات المجتمع المدني في المغرب.

113 بيان صحفي يحظر العملات المشفرة: الرابط.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		علاوة على ذلك، تم إدخال تدابير جديدة في القانون 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية المذكور أعلاه لتحسين التحكم في التماس الاحسان العمومي، وإن كانت لا تتعلق على وجه التحديد بمنصات وسائل التواصل الاجتماعي.
جمع الأموال من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي	غير واضح	لا يوجد حالياً أي تشريع بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي أو التعلم الآلي في جمع الأموال. وفي غياب الحظر الصريح، يمكن اعتبار هذه الأساليب مسموحة. ومع ذلك لا يتم استخدامها على نطاق واسع في الممارسة العملية.

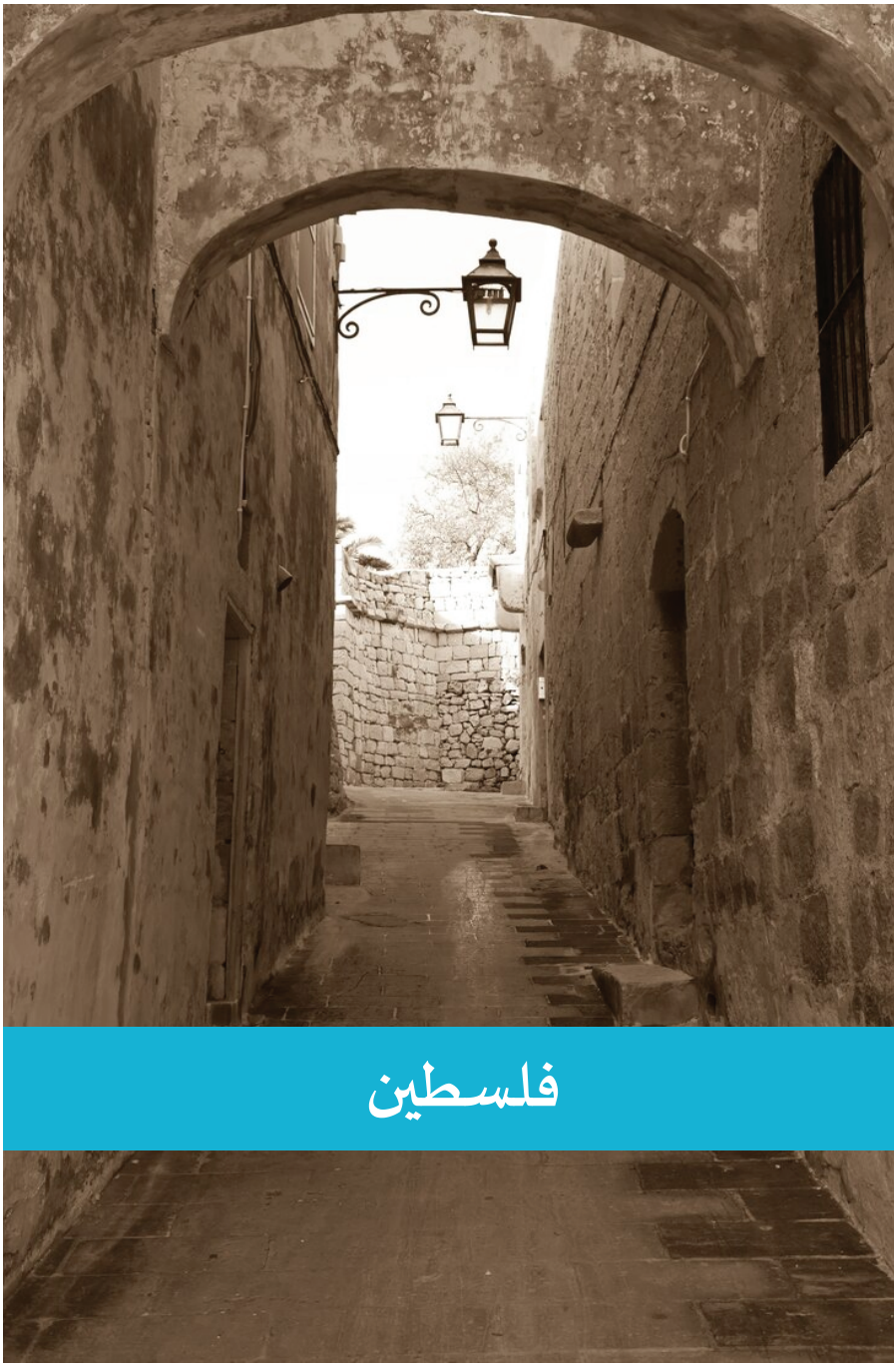

فلسطين

تخضع فلسطين للاحتلال منذ عام 1948. وقد لعب السياق السياسي دوراً حاسماً في تشكيل الفضاء المدني ودور منظمات المجتمع المدني. ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو، تلقت فلسطين حوالي 40 مليار دولار من المساعدات التنموية من دول أجنبية. وقد أدى ذلك إلى زيادة سريعة في عدد منظمات المجتمع المدني في فلسطين بعد عام 1993؛ حيث تأسس ما يقرب من 60.5٪ من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بعد عام 1994، و 33.7٪ منها بين عامي 1994 و2000، و 26.6٪ بعد عام 2000 [114]. وتعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في كافة القطاعات مثل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الطفل وحمايته وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والأعمال الخيرية وغيرها.

لعب السياق السياسي دوراً حاسماً في تشكيل الفضاء المدني ودور منظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من دورها النشط منذ عام 1948 فإن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في المجال الإنساني والتنموي وحقوق الإنسان تعاني من القيود والهجمات من قبل السلطات الإسرائيلية واللوبيات اليمينية[115]. وقد تفاقم هذا الوضع في ظل الحرب الحالية على غزة. كما أن القوانين واللوائح والممارسات العملية في فلسطين تعمل بشكل متزايد على تضييق المجال أمام منظمات المجتمع المدني.

على الرغم من دورها النشط منذ عام 1948 فإن منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في المجال الإنساني والتنموي وحقوق الإنسان تعاني من القيود والهجمات من قبل السلطات الإسرائيلية واللوبيات اليمينية.

تأثير البيئة السياسية والاقتصادية على استخدام التقنيات الرقمية الجديدة في أنشطة جمع الأموال لمنظمات المجتمع المدني

معظم منظمات المجتمع المدني في فلسطين ليست على علم بخيارات وأدوات جمع الأموال بالوسائل الرقمية. ويستند هذا إلى تصور عام للعديد من المنظمات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي والتدريب لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية (مثل BuildPalestine)[116]، بالإضافة

معظم منظمات المجتمع المدني في فلسطين ليست على علم بخيارات وأدوات جمع الأموال بالوسائل الرقمية.

114 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "دراسة مسحية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" عام 2007، يمكن الوصول إليها، الرابط.

115 شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، "دراسة نطاقية حول ظروف عمل المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرابط. وتتعمق الدراسة في الظروف السياسية التي تعمل في ظلها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

116 شركة BuildPalestine، الرابط.

إلى المنظمات التي تقدم الرعاية المالية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية (على سبيل المثال تحالف أطفال الشرق الأوسط (Middle East Children Alliance (MECA)). لم تحاول غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطينية استخدام التقنيات الرقمية للحصول على التمويل. وقد اعتمدوا في كثير من الأحيان على تقديم المقترحات وتلقي المنح من المؤسسات والمنظمات الدولية في الغالب.

الوصول إلى الخدمات المصرفية في فلسطين

"تتمتع فلسطين بمؤشرات منخفضة للغاية للإدماج المالي، والتي تقاس بمدى الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع"[117]. وفقاً لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، يبلغ معدل الإدماج المالي الحالي حوالي 36.4٪ من الأفراد البالغين. وأشارت الهيئة إلى أن أحد أهدافها الرئيسية هو رفع نسبة الإدماج المالي إلى 50٪ بنهاية عام 2025 [118]، وهو ما يتماشى مع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي 2018-2025 [119]. كما كشفت الدراسات الاستقصائية حول هذا الموضوع عن "تواضع الثقافة المالية على كافة مستويات المجتمع الفلسطيني، على الرغم من أن السكان الذكور الذين شملهم الاستطلاع كانوا أكثر معرفة من السكان الإناث. في الواقع، يعاني أكثر من نصف سكان الضفة الغربية وثلثي السكان البالغين في قطاع غزة من ضعف المعرفة المالية. علاوة على ذلك، نادراً ما يكون الأفراد على دراية بالجهات التنظيمية المالية، وخاصة في القطاع المالي غير المصرفي. ومع ذلك، فإن جيل الشباب أقل تردداً في استخدام منتجات التمويل الرقمية والبديلة[120].

تتمتع فلسطين بمؤشرات منخفضة للغاية للإدماج المالي، والتي تقاس بمدى الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع.

مقدمو الخدمات المالية العاملون في فلسطين

لا يُسمح عادةً لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة و/أو الجديدة بفتح حسابات مصرفية في أكبر بنكين في فلسطين - بنك فلسطين والبنك العربي. وتنظر البنوك إلى منظمات المجتمع المدني هذه على أنها محفوفة بالمخاطر، خاصة وأن الكثير من

لا يُسمح عادةً لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة و/أو الجديدة بفتح حسابات مصرفية في أكبر بنكين في فلسطين.

117 فلسطين تتجه نحو التمويل الجماعي: تقرير تقييم أولي حول الإقراض من شخص إلى شخص والتمويل الجماعي القائم على الأسهم في فلسطين، صفحة 18.

118 الإدماج المالي في فلسطين، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، آخر تحديث عام 2022. آخر زيارة بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2022 الرابط. وكذلك الرابط، بالإضافة إلى الرابط. "الإدماج المالي في فلسطين"، دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2016، الرابط. وكذلك الرابط.

119 يمكن الاطلاع على خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي 2018-2025 من خلال الرابط.

120 فلسطين تتجه نحو التمويل الجماعي: تقرير تقييم أولي حول الإقراض من شخص إلى شخص والتمويل الجماعي القائم على الأسهم في فلسطين، صفحة 18.

اللوائح والإجراءات الداخلية للبنوك مستوحاة من مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب[121]. كما أن الأرباح التي يتم تحقيقها من خلال السماح لمنظمات المجتمع المدني الصغيرة بالوصول إلى الموارد المالية لا "تستحق" تخصيص الموارد لدراسة المخاطر المرتبطة بها واعتماد التدابير المناسبة لهذه المخاطر. إن عدم القدرة على فتح حساب مصرفي بشكل فعال يعني أن منظمة المجتمع المدني لا يمكنها القيام بأي أنشطة تستدعي تلقي الأموال؛ وذلك لأن القوانين والأنظمة الفلسطينية ذات الصلة تتطلب من منظمات المجتمع المدني إيداع أي أموال تتلقاها في حساباتها المصرفية[122]. علاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على الوصول المالي إلى بنك فلسطين، على سبيل المثال، يعني أن منظمات المجتمع المدني هذه لن تتمكن من الوصول إلى بوابة الدفع الخاصة ببنك فلسطين، وهي البوابة الوحيدة في فلسطين (أنظر مزيد من التفاصيل أدناه).

كما لا يعمل في فلسطين أي معالجين ماليين، سواء محليين أو دوليين. على سبيل المثال، شركتا Stripe و Paypal، وهما أهم معالجين ماليين، لا تعمل في فلسطين. وهذا يخلق تحدياً أمام منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي لا تستطيع إنشاء حسابات على هذه المنصات، وبالتالي تُمنع من استخدامها لجمع التبرعات.

لا يعمل في فلسطين أي معالجين ماليين، سواءً محليين أو دوليين.

الجهات التي تؤثر على جمع الأموال بالوسائل الرقمية

يمكن أن تؤثر عدة أنواع من المؤسسات على استخدام ممارسات جمع الأموال بالوسائل الرقمية من قبل منظمات المجتمع المدني في فلسطين. وتشمل هذه ما يلي:

المؤسسة	الأدوار
وزارة الداخلية	وزارة الداخلية هي الوزارة التي يجب على الجمعيات التسجيل لديها. كما أن لديها إدارة المنظمات غير الحكومية التي تمنح التصاريح لبعض طرق جمع الأموال، كما سيأتي تفصيله لاحقاً.
مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد الوطني	وزارة الاقتصاد الوطني هي الوزارة التي يجب على الشركات غير الربحية التسجيل لديها. ومجلس الوزراء هو الجهة التي تزود الشركات غير الربحية بموافقات التمويل، كما سيأتي تفصيله لاحقاً.
الوزارات المختصة	وهي الوزارات التي تقع ضمن اختصاصها أهداف منظمات المجتمع المدني. وتشرف هذه الوزارات على أنشطة منظمات المجتمع المدني وتتلقى تقاريرها الإدارية والمالية.

121 تم تشديد إجراءات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب بعد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد البنك العربي في الولايات المتحدة، الرابط.

122 أنظر، على سبيل المثال، المادة 31 من القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

المؤسسة	الأدوار
سلطة النقد الفلسطينية	سلطة النقد الفلسطينية هي بمثابة البنك المركزي الناشئ في فلسطين وهو عبارة عن **"مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الأساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام"**[123]. تعد وحدة مكافحة غسيل الأموال في سلطة النقد الفلسطينية هي الهيئة المنظمة للقوانين والسياسات المتعلقة بقدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التبرعات عبر الإنترنت. وأفيد أن الوحدة تعمل حالياً على وضع لوائح للتحكم في قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التبرعات عبر الإنترنت لأنها ترى أن هذا يمثل خطراً كبيراً يجب التخلص منه[124]. يتم إرسال الأنظمة والتعليمات والتعاميم والسياسات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى جميع البنوك العاملة في فلسطين لضمان الالتزام بها. وتمارس معظم البنوك في فلسطين تدقيقاً أكثر صرامة على منظمات المجتمع المدني مما تتطلبه سلطة النقد الفلسطينية من خلال أنظمتها وإجراءاتها الداخلية.
البنوك العاملة في فلسطين	تخضع البنوك في فلسطين لرقابة سلطة النقد الفلسطينية ويتعين عليها الالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. ويمكنهم، وهم يفعلون ذلك في الواقع، اعتماد لوائح وإجراءات داخلية أكثر صرامة بما يتماشى مع درجة المخاطرة التي تناسبهم.

التنظيم القانوني لجمع الأموال بالوسائل الرقمية

القوانين التأطيرية

لا تنظم القوانين واللوائح الفلسطينية صراحة جمع التبرعات الرقمية. ومع ذلك، فإن القوانين واللوائح الواردة أدناه تؤثر على أي مصدر تمويل، سواء كان رقمياً أو لم يكن.

لا تنظم القوانين واللوائح الفلسطينية صراحة جمع التبرعات الرقمية.

123 أنظر ورقة الحقائق على موقع سلطة النقد الفلسطينية.

124 تجدر الإشارة إلى أن التعليمات رقم 15 لسنة 2019 بشأن وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب توضح كافة الجوانب المتعلقة بإحداث مثل هذا المنصب في البنوك وجميع الواجبات المتعلقة به.

1. القانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية[125] وقرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 [126]:

قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية هو القانون الفلسطيني الذي ينظم حرية تأسيس الجمعيات. ويقدم القانون تعريفاً واحداً لكل من "الجمعية الخيرية" و "الهيئة الأهلية". ووفقاً للتعريف، فإن الشكل القانوني الوحيد الذي يغطيه القانون هو "الجمعية". تعرف الجمعية بأنها كل مؤسسة ذات **"شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية"**[127].

يجب التسجيل في وزارة الداخلية لتأسيس جمعية وإدارتها في فلسطين[128]. ويجب على الوزارة البت في طلب التسجيل خلال شهرين من تاريخ تقديمه. وإذا لم يتم اتخاذ قرار خلال فترة شهرين، تعتبر الجمعية مسجلة بموجب القانون[129]. ومع ذلك، من الناحية العملية، في بعض حالات التسجيل العادية، ترفض الوزارة إصدار شهادات التسجيل وهو ما من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على أنشطة الجمعيات وسوف يمنعها من فتح حساب مصرفي الأمر الذي سيؤثر بدوره على قدرتها على الحصول على الأموال. ويجوز للوزارة أن تقرر رفض طلب التسجيل. وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يكون الرفض كتابياً مع توضيح الأسباب[130]. ومع ذلك، لا يتضمن القانون قائمة بالأسباب المسموح بها لرفض طلب التسجيل. وهذا يمنح الوزارة سلطة تقديرية واسعة. ومن الناحية العملية، هناك حالات رفضت فيها الوزارة طلب التسجيل بسبب "وجود جمعيات أخرى مسجلة تقدم نفس الخدمات". ويمكن للجمعيات الأجنبية إنشاء فروع لها في فلسطين بعد الحصول على موافقة وزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي[131].

ولا يضع القانون أي قيود على حقوق الجمعيات. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، مارست الحكومة سيطرتها على منظمات المجتمع المدني من خلال التعديلات أو اللوائح أو القرارات الوزارية أو الممارسات

125 يمكن الوصول إلى القانون من خلال الرابط.

126 يمكن الوصول إلى القرار من خلال الرابط.

127 المادة 2، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

128 المادة 4 (1)، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

129 المادة 4 (3)، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

130 المادة 4 (4)، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

131 المادة 34، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية

غير الرسمية تجاه منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، في عام 2021، أصدرت الحكومة قراراً بقانون رقم (7) لسنة 2021 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وتعديلاته. ويتطلب القرار بقانون من منظمات المجتمع المدني مواءمة خطط عملها السنوية مع خطط الوزارات الحكومية ذات الصلة. كما ينص على ألا تتجاوز نفقات التشغيل ورواتب الموظفين في المنظمة 25 بالمائة من ميزانيتها السنوية. وبسبب مناصرة المجتمع المدني، علقت الحكومة تنفيذ القرار بقانون رقم (7) لسنة 2021. ومع ذلك، تشعر منظمات المجتمع المدني بالقلق من أن هذا القرار بقانون يعكس نية الحكومة لممارسة سيطرة أكبر على منظمات المجتمع المدني.

> مارست الحكومة سيطرتها على منظمات المجتمع المدني من خلال التعديلات أو اللوائح أو القرارات الوزارية أو الممارسات غير الرسمية تجاه منظمات المجتمع المدني.

وللوزارات المختصة **"متابعة نشاط أية جمعية أو هيئة... للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله"**[132]. تُعرف الوزارة المختصة بأنها **"الوزارة التي يندرج النشاط الأساسي ضمن اختصاصها"**[133]. وقد يسمح هذا بالتدخل الحكومي غير المناسب في أنشطة منظمات المجتمع المدني.

تتمتع الجمعيات عموماً بالحرية في جمع الأموال من مصادر أجنبية ومحلية دون الحصول على موافقة مسبقة. وتنص المادة 32 من القانون على أنه يجوز للجمعيات الحصول على مساعدة غير مشروطة للقيام بعملها. وينص قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 (اللائحة التنفيذية) على السماح للجمعيات بتحصيل رسوم وتبرعات الأعضاء وقبول الهبات والمنح والمساعدات غير المشروطة والقيام بأنشطة مدرة للدخل طالما لا يتم توزيع الدخل بين الأعضاء[134]. وتحدد المادة 51 من اللائحة التنفيذية ما لا يعتبر مساعدة مشروطة. وهذا يشمل **"1. المساعدات التي يشترط فيها الممول من الجمعية اتباع قواعد محاسبية معينة لضمان الشفافية وحسن استخدام المساعدات. 2. المساعدات التي يشترط فيها الممول أن تصرف في نشاط معين من نشاطات الجمعية أو لتغطية بند معين من موازنة الجمعية أو المشروع الممول."** وتنص المادة 33 من القانون على أنه **"للجمعيات والهيئات جمع التبرعات أو من خلال إقامة الحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها وذلك بعد إشعار الوزارة المختصة بذلك"**. ولا توجد أحكام قانونية أخرى في القانون أو اللائحة التنفيذية تتناول جمع الأموال والحصول على الموارد.

> تتمتع الجمعيات عموماً بالحرية في جمع الأموال من مصادر أجنبية ومحلية دون الحصول على موافقة مسبقة.

132 المادة 6، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

133 المادة 2، القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

134 المادة (50)، قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000.

يتعين على الجمعيات في الممارسة العملية الحصول على موافقة قبل إيداع الأموال في حساباتها المصرفية على الرغم من أن هذا غير مطلوب في القانون أو اللائحة التنفيذية. وللحصول على الموافقة، يتعين على الجمعيات تزويد البنك بالعقد مع الجهة المانحة و/أو المعلومات حول المانحين الأفراد، حسب مقتضى الحال. وتقوم الدائرة القانونية في البنك بمراجعة سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق بوضع الجهة المانحة/الفرد المانح. وبعد التأكد من عدم وجود أي مخاوف، يسمح البنك بإيداع الأموال. ومن الناحية العملية، يستغرق الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية وإيداع الأموال حوالي 3 أيام.

يتعين على الجمعيات في الممارسة العملية الحصول على موافقة قبل إيداع الأموال في حساباتها المصرفية على الرغم من أن هذا غير مطلوب في القانون أو اللائحة التنفيذية.

علاوة على ذلك، فإن القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية يلزم الجمعيات بتقديم التقارير الإدارية والمالية بشكل سنوي. يجب أن يحتوي التقرير الإداري على وصف كامل لأنشطة الجمعية خلال فترة التقرير. ويجب أن يكون التقرير المالي موقعاً من مدقق حسابات قانوني، ويجب أن يحتوي على حساب تفصيلي للإيرادات ومصروفات الجمعية[135]. وهذا يعني أن أي تبرعات وأموال تم جمعها يجب أن تنعكس في التقارير السنوية. تنطبق التزامات التقارير هذه على جميع الجمعيات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة عملها، على سبيل المثال، إذا كانت إحدى الجمعيات تعمل في المجال الإنساني، فإن هذا لا يقلل من عبء أعمال التقارير عليها.

2. قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات[136] ونظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022 [137]:

هناك شكل آخر من الكيانات غير الربحية في فلسطين؛ وهي الشركات غير الربحية. سمح القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات بتأسيس الشركات غير الربحية[138]. تتخذ الشركات غير الربحية شكل شركات مساهمة خاصة. وينص القرار بقانون على أن يتضمن النظام الصادر عن مجلس الوزراء تفاصيل حول هذه الشركات غير الربحية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، عملية ومتطلبات تسجيل الشركات غير الربحية وتدابير الرقابة وإجراءات تلقي التبرعات والمساعدات. ثم صدر نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022 من مجلس الوزراء. وينص النظام على وجوب تسجيل الشركة غير الربحية لدى مسجل الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني[139].

135 المادة (13)، القانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

136 يمكن الاطلاع على القرار بقانون من خلال الرابط.

137 يمكن الاطلاع على النظام من خلال الرابط.

138 المادة 29(2)، قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات.

139 المادة 4، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

وكشرط أساسي للتسجيل، يجب أن تحصل الشركة غير الربحية على موافقة الجهة المختصة على الشركة[140]. الجهة المختصة بالشركة غير الربحية هي الكيان الذي تندرج ضمنه الأنشطة الرئيسية للشركة غير الربحية[141]. ويتطلب النظام من الشركات غير الربحية تقديم خدمة أو القيام بأنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أهلية أو تنموية أو غيرها من الأنشطة لتحقيق المنفعة العامة ودون تحقيق أرباح[142]. ولا يجوز توزيع أي أرباح يتم تحقيقها على المساهمين[143]، بل يجب إعادة استثمارها في أهداف وغايات الشركة[144].

تشمل الموارد المالية للشركات غير الربحية الهبات والتبرعات والمنح والتمويل والمعونات وغيرها من المصادر المحلية والأجنبية طالما أن هذه الموارد غير مشروطة[145]. ويتعين على الشركات غير الربحية الحصول على موافقة مجلس الوزراء و/أو وزير الاقتصاد الوطني قبل قبول أي أموال[146]. كما يمكن للشركات غير الربحية تنظيم الأنشطة وممارسة أنشطة مدرة للدخل عند الحصول على موافقة المسجل[147]. وقد تم توضيح عملية الموافقة ومتطلباتها في المادة 13 من النظام.

> يتعين على الشركات غير الربحية الحصول على موافقة مجلس الوزراء و/أو وزير الاقتصاد الوطني قبل قبول أي أموال.

تنص المادة 15(1) من النظام على أنه يجوز إعفاء الشركات غير الربحية بناء على تنسيب المسجل من الحصول على الموافقة على الهبات والتبرعات والمنح والتمويل والمعونات، في حال لم يتجاوز مجموعها السنوي $100,000 (مائة ألف دولاراً أمريكياً) أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً في حساباتها البنكية كافة. كما يمكن للشركات غير الربحية الحصول على قرار من وزير الاقتصاد بناء على تنسيب المسجل، مرة واحدة في السنة، بإعفائهم من الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة على الهبات والتبرعات والمنح والمعونات المتعلقة بالنفقات التشغيلية الشهرية والدورية الثابتة[148]. ومع ذلك، يشترط النظام ألا تتجاوز الرواتب والنفقات التشغيلية 25٪ من ميزانية الشركة غير الربحية[149]. ويجب على الشركات غير الربحية تزويد المسجل، سنوياً، بسجل لموظفيهم ورواتبهم[150].

140 المادة 7، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

141 المادة 1، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

142 المادة 29(2)(ب)، قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات، والمادة 10، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

143 المادة 29(2)(ب)، قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات، والمادة 3، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

144 المادة 29(2)(ج)، قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات، والمادة 10، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

145 المادة 12(1)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

146 المادة 12(2)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

147 المادة 12(3)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

148 المادة 15(2)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

149 المادة 11(1)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

150 المادة 11(5)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

يلزم الشركات غير الربحية أن تقدم إلى المسجل تقارير سنوية تصف جميع أنشطتها ومصادر تمويلها. ويجب أن يتضمن التقرير ميزانيتها المعتمدة ومصدقة من المفوضين بالتوقيع عن الشركة ومدققي حساباتها[151]. كما يُطلب من الشركات غير الربحية أيضاً تقديم تقارير إدارية وفنية ومالية ربع سنوية إلى جهة الاختصاص للشركات غير الربحية تتضمن مراحل تنفيذ المشاريع والأنشطة التي حصلت الشركة على تمويل لها[152]. ويُطلب من الشركات غير الربحية وضع الضوابط اللازمة لضمان الاستفادة من جميع الأموال بالكامل وإنفاقها وفقاً لغرض الشركة وأهدافها[153]. كما يُطلب من الشركات غير الربحية أيضاً أن تزود المسجل، على أساس نصف سنوي، بتحليل لمشاريعها وتأثيرها على المجتمع بالإضافة إلى تحليل مستمد من بياناتها المالية[154]. وتنطبق التزامات التقارير هذه على جميع الشركات غير الربحية بغض النظر عن حجمها أو طبيعة عملها.

3. نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022:

نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022 [155] هو تشريع آخر يتعلق بجمع الأموال، ولو لأغراض اجتماعية وخيرية. تسمح المادة (3) من هذا النظام للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بجمع التبرعات للأغراض الخيرية ذات النفع العام بعد الحصول على تصريح من إدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية[156]. ويعرف النظام الأعمال الخيرية ذات النفع العام بأنها **"الأعمال والنشاطات التي تقدمها الجمعية أو الهيئة لكافة المواطنين بما يتفق مع أهدافها المعتمدة بنظامها الأساسي، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم أهلية أم تنموية أم غيرها التي تقدمها تطوعاً لغايات تحسين مستوى المواطنين اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً"**[157]. يُعرّف جمع التبرعات بأنه **"كل عمل تقوم به الجمعية أو الهيئة بواسطتها أو بواسطة غيرها لجمع الأموال والمساعدات النقدية أو العينية دون مقابل بأي وسيلة للقيام بالأعمال الخيرية ذات النفع العام، من شخص طبيعي أو معنوي داخل الدولة أو خارجها"**[158]. ويتم فرض شرط الإذن على جميع الجمعيات التي يسمح نظامها الأساسي

> نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022 يسمح للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بجمع التبرعات للأغراض الخيرية ذات النفع العام بعد الحصول على تصريح من إدارة المنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية.

151 المادة 8(2)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

152 المادة 29(2)(هـ)، قرار بقانون رقم 42 لسنة 2021 بشأن الشركات، والمادة 8(3)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

153 المادة 28، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022. أنظر الدليل المرفق الصادر عن وزارة الداخلية بشأن التقارير المالية والإدارية.

154 المادة 11(8)، نظام الشركات غير الربحية رقم 20 لسنة 2022.

155 يمكن الاطلاع على النظام من خلال الرابط.

156 توضح الفقرات 8-6 من المادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022، عملية الحصول على التصريح.

157 المادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

158 لمادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

بجمع التبرعات لأغراض خيرية ذات منفعة عامة[159]. ويجب ألا تزيد مدة جمع التبرعات عن ستة أشهر من تاريخ الإذن[160]. ويجوز تمديد الإذن مرة واحدة ولمدة لا تزيد على 30 يوماً بناء على طلب يقدم من الجمعية[161]. كما يمكن للجمعية التي تحصل على إذن لجمع التبرعات أن تفعل ذلك باستخدام وسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك شركات الاتصالات المحلية واللوحات الإعلانية ووسائل الإعلام المحلية والنشرات أو الكتيبات ووسائل التواصل الاجتماعي[162]. ويجب على الجمعية عند الإعلان عن جمع التبرعات أن تذكر رقم ترخيص الجمعية وعنوان مقرها الرئيسي للجمعية وأرقام هواتفها ومعلومات عن الأعمال الخيرية ذات النفع العام التي تجمع التبرعات من أجلها. كما يجب أن يتضمن أيضاً تفاصيل الحساب المصرفي[163]. ويجب إيداع أي تبرعات يتم استلامها في الحساب البنكي[164]. ويجب على الجمعية الإبلاغ عن التبرعات التي تم جمعها في سجلاتها الرسمية وفي ميزانيتها السنوية[165].

كما يسمح هذا النظام للجمعيات بجمع التبرعات من خلال صناديق مقفلة بعد الحصول على إذن من إدارة المنظمات غير الحكومية. ولاستخدام هذه الطريقة، يجب على الجمعيات تحديد عدد الصناديق والأماكن التي سيتم وضع الصناديق فيها وتاريخ البدء وفترة جمع التبرعات، وكل ذلك يجب أن يتم بالتنسيق مع إدارة المنظمات غير الحكومية. كما يجب أن يوضع على الصناديق جميع المعلومات التي تحددها ادارة المنظمات غير الحكومية. وتشمل هذه المعلومات اسم الجمعية ورقم الصندوق وتاريخ بدء وانتهاء جمع التبرعات وختم الجمعية[166]. ويجب إنشاء لجنة بغرض الإشراف على عملية جمع التبرعات. ويجب أن يتم فتح هذه الصناديق بحضور ممثل عن الوزارة المختصة وإدارة المنظمات غير الحكومية.

علاوة على ذلك، يُسمح للجمعيات بجمع التبرعات من خلال تنظيم الحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية[167] بشرط الحصول على إذن من إدارة المنظمات غير الحكومية[168]. ويجب على الجمعيات طباعة التذاكر أو بطاقات الدعوة لهذه الأحداث والتي تتضمن معلومات حول ثمن التذكرة واسم الجمعية ورقم تسجيلها، ومعلومات الحدث مثل الموقع والتاريخ[169]. ويجب أن يتم عد التذاكر غير المباعة بحضور

159 المادة 2، المادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

160 المادة 9(2)، المادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

161 المادة 9(3)، المادة 1، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

162 المادة 14، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

163 المادة 15، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

164 المادة 16(2)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

165 المادة 16(4)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

166 المادة 17، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

167 المادة 19، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

168 المادة 20(1)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

169 المادة 20(2)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

ممثل عن إدارة المنظمات غير الحكومية[170]. ويجب على الجمعية إيداع أي تبرعات يتم جمعها في حسابها البنكي[171].

يجوز للجمعيات تلقي التبرعات النقدية والعينية من أي شخص ذاتي أو اعتباري داخل الدولة[172]. وإذا كان التبرع على شكل مركبة أو أصل ثابت، فيجب على الجمعية إخطار إدارة المنظمات غير الحكومية كتابياً[173]. يجوز للجمعيات الحصول على مساعدة غير مشروطة من خارج الدولة بقرار من مجلس إدارة الجمعية بقبول المساعدة[174]. ويجب أن ينعكس التبرع في التقارير المالية والميزانيات السنوية للجمعية[175]. ولا يجوز لفروع الجمعيات الأجنبية المسجلة في فلسطين جمع التبرعات من أي شخص أو جهة داخل الدولة[176].

وكما يتبين مما سبق، فإن بعض الاشتراطات الواردة في نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022 تخالف القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وهو أعلى في التسلسل الهرمي التشريعي. كما أن بعض الأساليب التي تتضمنها اللائحة لا تستخدم على نطاق واسع في الوقت الحاضر. وقد يكون هذا بسبب اعتبارها "من الطراز القديم"، ومن الناحية العملية، كان حجم الأموال التي يتم جمعها من خلال هذه الأساليب محدوداً، خاصة إذا ما قورنت بالطرق الأخرى مثل التمويل الجماعي وتلقي المنح[177].

170 المادة 20(4)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

171 المادة 20(4)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

172 المادة 21(1)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

173 المادة 22(3-2)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

174 المادة 22(1)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

175 المادة 22(2)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم 26 لسنة 2022.

176 المادة (23)، نظام جمع التبرعات للأغراض الاجتماعية والخيرية رقم (26) لسنة 2022.

177 جمعية رسيل هي إحدى الجمعيات التي لديها صناديق دائمة في أماكن التسوق. كما قامت بتنظيم وبيع تذاكر خاصة بالعديد من الأنشطة الاجتماعية لجمع التبرعات لتقديم جلسات علاجية للأطفال المصابين بالتوحد. ومع ذلك، على الرغم من نجاح جمعية رسيل في هذه الأنشطة وتمكنها من تغطية أكثر من 500 جلسة علاجية، إلا أن هذه لا يمكن أن تكون الطريقة الوحيدة لجمع التبرعات لأنه إذا تمكنت هذه الأنشطة من تغطية بعض الجلسات العلاجية للأطفال، فلن تتمكن من تغطية النفقات الأساسية للجمعية.

طرق جمع الأموال بالوسائل الرقمية

فيما يلي قائمة بممارسات جمع الأموال بالوسائل الرقمية المحلية بالإضافة إلى معلومات حول وضعها في فلسطين حتى تاريخ كتابة هذا التقرير:

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
جمع التبرعات من خلال المواقع الإلكترونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال، وضع زر خاص بالدعوة إلى التبرع أو الدعم في الموقع)	مسموح بها	لا توجد قوانين أو لوائح تقيد عملية وضع زر خاص بالدعوة إلى التبرع أو الدعم على مواقع منظمات المجتمع المدني. وبالتالي، هذا مسموح به وهناك بوابة دفع واحدة فقط يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدامها لإنشاء صفحة تبرع عبر الإنترنت، وهي منصة التجارة الإلكترونية التابعة لبنك فلسطين، ولإعداد صفحة تبرع عبر الإنترنت باستخدام بوابة الدفع الخاصة ببنك فلسطين، يجب على منظمات المجتمع المدني استيفاء الشروط التالية: • يجب أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني حساب بنكي في بنك فلسطين. • يجب أن يكون لدى منظمة المجتمع المدني موقع الكتروني يلبي معايير التجارة الإلكترونية لبنك فلسطين[178]. • يجب على الجمعية المسجلة لدى وزارة الداخلية تقديم وثائق التسجيل، وخطاب رسمي من وزارة الداخلية يسمح لها بالوصول إلى خدمات الدفع الإلكتروني. أما بالنسبة للشركات غير الربحية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني فليست هناك حاجة إلى خطاب من وزارة الداخلية وإنما عليها فقط تقديم وثائق التسجيل. ومن الجدير بالذكر أن بوابة الدفع الخاصة ببنك

178 يمكن الاطلاع على المعايير من خلال الرابط.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		فلسطين لا تزال جديدة وتفتقر إلى ميزات مهمة مثل المدفوعات أو التبرعات المتكررة. كما أن بنك فلسطين لا يروج البوابة بشكل نشط لمنظمات المجتمع المدني بالطريقة التي يفعل بها مع الشركات الربحية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أنهم يرون خطورة كبيرة في السماح للجمعيات الخيرية بتلقي التبرعات عبر الإنترنت. من الناحية العملية، لا تحتفظ غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بمواقع إلكترونية محدثة، وليس من الشائع أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني زر الدعوة إلى التبرع على مواقعها الإلكترونية.
التبرعات مجهولة المصدر	غير محظورة صراحة	لا يتناول القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية صراحة مسألة التبرعات مجهولة المصدر. ويسمح القانون بتلقي أي مساعدة من الجمهور بأي شكل من الأشكال، بشرط أن تكون غير مشروطة[179]. وبالتالي، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتلقى "المساعدة" (على سبيل المثال، المساعدة المالية والتبرعات العينية وما إلى ذلك). وبما أنها ليست محظورة صراحة، فيجب السماح بالتبرعات مجهولة المصدر. ومع ذلك، من الناحية العملية، لا يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بتلقي تبرعات مجهولة المصدر. وحتى عندما تظل التبرعات

179 تنص المادة 32 من القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على ما يلي: "بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها".

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		مجهولة المصدر عن الجمهور، يجب الإعلان عنها للسلطات المختصة من خلال متطلبات التقارير، كما وحتى عندما تظل التبرعات مجهولة المصدر عن الجمهور، يجب الإعلان عنها للسلطات المختصة من خلال متطلبات التقارير، كما هو موضح أعلاه. ومع ذلك، لا يُطلب من منظمات المجتمع المدني إتاحة تقاريرها المالية للجمهور. ومن الناحية العملية، من غير المرجح أن تنشر منظمات المجتمع المدني تقاريرها المالية على مواقعها الإلكترونية أو على الإنترنت حيث أن هناك قلقاً عاماً إذا تم عرض أسماء المانحين، فقد يتم استهداف المانحين من قبل اللوبيات الإسرائيلية. وأيضاً، عند إيداع الأموال في الحساب، تحتاج منظمات المجتمع المدني والجمعيات والشركات غير الربحية على حد سواء إلى الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية، كما هو موضح أعلاه. وهذا يعني أنه سيتعين الكشف عن الجهات المانحة، سواء كانت أشخاصاً اعتباريين أو ذاتيين أمام البنوك وسلطة النقد الفلسطينية.
جمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود	مسموح بها	لا توجد قوانين أو لوائح تتناول على وجه التحديد جمع الأموال بالوسائل الرقمية عبر الحدود. ومع ذلك، فإن المتطلبات المفصلة أعلاه، بما في ذلك استلام التمويل والموافقات قبل إيداع الأموال في الحسابات المصرفية ومتطلبات إعداد التقارير وغيرها، ستنطبق على الأموال التي يتم جمعها باستخدام هذه الطريقة.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
استخدام مقدمي الخدمات الوسيطة أو مجمعي الأموال[180] لمعالجة التبرعات الأجنبية	مسموح بها جزئياً	لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية خيار استخدام وكيل مالي في الولايات المتحدة أو أوروبا لديه إمكانية الوصول إلى معالجي الدفع العاديون، مثل Stripe وPayPal، لتلقي الأموال نيابة عنها. يقوم الوكيل المالي بتحويل الأموال إلى منظمات المجتمع المدني في شكل منحة. ويتعين على الجمعيات المسجلة لدى وزارة الداخلية، والشركات غير الربحية المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني، الحصول على موافقة تمويل المنح قبل أن تتمكن من إيداع الأموال في حساباتها المصرفية. يتم تقديم الطلب إلى وزارة الداخلية أو وزارة الاقتصاد الوطني بحسب مقتضى الحال. وتقوم الوزارة المعنية بإرسال موافقتها إلى سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم بدورها بإرسال الموافقة على المبلغ والمصدر إلى البنك المعني. وعندها فقط يمكن للبنك السماح باستلام الأموال. وعادة ما يكون الكفلاء الماليون جمعيات خيرية. ولم تعلن أي منظمة مجتمع مدني فلسطينية عن وجود شركة ربحية تعمل كوسيط.
الدفع عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الخصم المباشر أو بطاقات الائتمان	مقيدة جزئياً	بنك فلسطين والبنك العربي هما البنكان الوحيدان في فلسطين اللذان يوفران للعملاء بطاقات الائتمان والخصم التي تدفع عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن البنك العربي يفرض حالياً قيوداً على التبرعات عبر الإنترنت على منصة LaunchGood بدعوى أنها محفوفة بالمخاطر.

180 على سبيل المثال: منظمات المجتمع المدني الأجنبية، وشركات إدارة الرواتب، والوكلاء، والكيانات التجارية المالية وغير المالية الأخرى.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		وهذا يعني أن ما يقرب من نصف أصحاب البطاقات في فلسطين، إن لم يكن أكثر، غير قادرين على التبرع عبر الإنترنت لحملة تمويل جماعي فلسطينية على هذه المنصة[181].
أنظمة الدفع عبر الإنترنت	مسموح بها	هذه الطريقة مسموحة في فلسطين، وخير مثال على ذلك هو بوابة الدفع عبر الإنترنت التابعة لبنك فلسطين، رغم أنها لا تزال في طور التطوير.
التحويلات البنكية والتحويلات الالكترونية عبر الإنترنت	مسموح بها	يُسمح بهذه الطريقة طالما أن التحويل يلبي المتطلبات التي تمت مناقشتها مسبقاً.
التبرعات عن طريق التحويلات النقدية أو المحفظة الإلكترونية أو التبرعات عن طريق البطاقة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك أو أجهزة الصراف الآلي	مسموح بها	ويسمح بالتبرع النقدي بموجب المادتين 32 و33 من القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والمادة 50 من اللائحة التنفيذية. ومع ذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني مراعاة الشروط والقيود المذكورة سابقاً (التبرعات غير المشروطة، ومتطلبات التقارير، وما إلى ذلك). يُسمح بالتبرعات عن طريق التحويل بالبطاقة والتبرعات من خلال تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك. ومع ذلك، يرجى الرجوع إلى القيود التي وضعها البنكان الرئيسيان في فلسطين، والتي تمت مناقشتها أعلاه. لا يتم تنظيم التبرعات من خلال أجهزة الصراف الآلي. ومع ذلك، فإن هذا يخضع لسياسات وإجراءات كل بنك. وقد كانت هناك العديد من الحملات التي تم إطلاقها من خلال البنوك والتي سمحت بالتبرعات

181 أنظر أيضاً: المادة 13 من قرار بقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن المصارف والتي تحدد الممارسات المصرفية المسموح بها.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		عبر أجهزة الصراف الآلي، على سبيل المثال، أثناء جائحة فيروس كورونا وفي أوقات الأزمات الإنسانية المتصاعدة. يُسمح بالتبرعات عبر المحفظة الإلكترونية ولكن يجب مراعاة القيود المتعلقة بالوصول إلى بوابة بنك فلسطين. ويُسمح بالتبرعات عبر المحفظة الإلكترونية فقط للتبرعات المحلية.
التبرعات عبر الهاتف المحمول (الرسائل النصية القصيرة) أو مشغلي خدمة الهاتف المحمول الذين يقومون بتسهيل جمع التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة	مسموح بها	عادة ما يتم تقديم التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة من خلال شركات الاتصالات، مثل جوال وأوريدو. وتقدم شركات الاتصالات عادةً خدمات التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة لمنظمات المجتمع المدني. لجمع التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة، يتم إرسال رسالة نصية قصيرة تتضمن طلب التبرعات إلى جميع العملاء أو إلى مجموعة محددة مسبقاً من عملاء شركات الاتصالات. تتضمن الرسالة النصية تعليمات حول كيفية التبرع. ويجب على مستلمي الرسائل النصية القصيرة الرد على الرسائل النصية القصيرة للتعبير عن موافقتهم على التبرع. يتم خصم مبلغ التبرع المعلن من رصيد هاتف العميل. وفي نهاية الشهر، يتم تحويل التبرعات المجمعة إلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. ولاستخدام هذه الطريقة، ترسل منظمات المجتمع المدني طلباتها لحملات التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة إلى شركات الاتصالات. وتتبع الشركات إجراءاتها الداخلية لمراجعة تلك الطلبات واتخاذ القرارات

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		بشأنها. وعادة ما يكون القسم القانوني في هذه الشركات هو القسم المسؤول عن البت في هذا النوع من الطلبات. ومع ذلك، قد تشارك أقسام أخرى وفقاً لما تمليه السياسات والإجراءات الداخلية للشركة المطلوبة. على سبيل المثال، إلى جانب دور القسم القانوني، تقوم شركة جوال بإشراك قسمين آخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا النوع من الطلبات، وهما قسم دعم الشركات وقسم التسويق. علاوة على ذلك، ومن الناحية العملية، تقوم شركة جوال عادة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وهي توفر الموافقة على طلبات جمع التبرعات عبر الرسائل النصية القصيرة بعد أن تعطي الوزارة الضوء الأخضر لهذه الطلبات، على أمل تجنب أي مشكلات مستقبلية محتملة، على سبيل المثال، مشكلات تحويل الأموال المجمعة إلى الحساب البنكي لمنظمات المجتمع المدني[182]. بمجرد الموافقة على الطلب، ستحتاج منظمة المجتمع المدني ذات الصلة إلى دفع رسوم هذه الخدمة. وتعتمد الرسوم على عدد الرسائل التي تريد منظمة المجتمع المدني إرسالها. عادة، تقدم شركات الاتصالات عروض خاصة للشركات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. وفي بعض الأحيان، قد تقرر شركات الاتصالات تخفيض الرسوم للعلم بأن حملات منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تعزيز أغراض غير ربحية.

182 من أجل الحصول على فهم أفضل، أي شيء ينطبق على شركة جوال في هذا الصدد ينطبق أيضاً على شركة أوريدو. لقد أجرينا مقابلات مع فريق جوال لأنهم نوعاً ما من شركات الاتصالات المهيمنة والأقدم، ومع ذلك، يجب أن تكون العملية متشابهة.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		يتم تزويد منظمات المجتمع المدني التي تجمع التبرعات باستخدام هذه الطريقة ببيان خصم الضرائب.
التمويل الجماعي على المنصات المحلية أو الدولية	مسموح بها جزئياً	لا توجد منصات تمويل جماعي محلية. هناك منصة دولية واحدة فقط تعمل في فلسطين وهي منصة LaunchGood. منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية والقدس فقط هي التي يمكنها الوصول إلى خدمات التمويل الجماعي التي تقدمها منصة LaunchGood. وتسمح منصة LaunchGood بنوعين رئيسيين من التمويل على النحو التالي: 1. التمويل الجزئي حيث يُسمح للمنظمات بالاحتفاظ بالأموال التي تجمعها، حتى لو كانت أقل من المبلغ المستهدف. 2. التمويل الكلي أو عدم التمويل حيث لا يمكن للمنظمات الاحتفاظ بالأموال إلا إذا تم استيفاء المبلغ المستهدف أو تم تجاوزه. إذا لم يتم تحقيق الهدف، فلن يتم تحويل أي أموال إلى المنظمة ولن يتم طلب الدفع من بطاقات الائتمان الخاصة بالمانحين. لإطلاق حملة تمويل جماعي على منصة LaunchGood، يجب أن تستوفي منظمة المجتمع المدني معايير المنصة؛ حيث لدى المنصة معايير امتثال داخلي خاصة بمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وفيما يلي الحد الأدنى لشروط القبول على المنصة وهي:

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		• كشف حساب بنكي. • وثيقة التأسيس. • الهيكل التنظيمي. • بطاقات الهوية لاثنين من وحدات التحكم الرئيسية. • رابط الموقع. • اسم مستخدِم قوي على منصات التواصل الاجتماعي. • أن يكون للمنظمة انتساب أو شراكة دولية (اختياري). الشرط الآخر الذي لا تعلنه منصة LaunchGood علناً هو أن منظمات المجتمع المدني يجب ألا تكون "سياسية جداً". وتقوم المنصة بفحص الموقع الإلكتروني لمنظمات المجتمع المدني وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي للتأكد من أنها لا تتضمن كلمات رئيسية معينة. وهذه هي وسيلة المنصة للتأكيد على أن منظمات المجتمع المدني لا تدعم أي عمل إرهابي وفقاً لقوائم الإرهاب الأمريكية. تمتلك المنصة القدرة على رفض حملات منظمات المجتمع المدني التي لا تستوفي المعايير المذكورة أعلاه. وبدلاً من ذلك، قد تطلب المنصة رسوم امتثال إضافية (حوالي 1,500 دولار، يتم دفعها مقدماً) إلى المنصة لإجراء فحص إضافي على مؤسسة لا تستوفي معايير المنصة. بعد التأكد من استيفاء المعايير المطلوبة، يجوز لمنظمات المجتمع المدني اختيار الحصول على تدريب فني من شركة BuildPalestine، وهي شركة غير ربحية

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		لمساعدتها في بناء حملتها والإعلان عنها. هذه الشركة لديها اتفاقية غير رسمية مع المنصة لتقديم مثل هذه الدورات التدريبية، وتتمتع هذه الشركة أيضاً بخبرة في هذه المنصة، وبالتالي يمكن اعتبارها جهة تدقيق محلية للمنصة. ويمكن لشركة BuildPalestine أن تساعد منظمات المجتمع المدني على توفير الرسوم الإضافية التي سيُطلب منهم دفعها إذا تبين أنهم لا يستوفون معايير المنصة. ومن الجدير بالذكر أن LaunchGood لا تقوم بتحويل الأموال إلى قطاع غزة. وبالتالي فإن منظمات المجتمع المدني المسجلة في غزة والتي لديها حساب مصرفي في غزة لا يمكنها إدارة حملة تمويل جماعي مباشرة على Launchgood ومع ذلك، يمكنهم إدارة حملات تمويل جماعي من خلال شركاء دوليين مسجلين في أوروبا وكندا والولايات المتحدة ولديهم طريقة لتحويل الأموال بأمان إلى غزة. وبالتالي، فإن منظمات المجتمع المدني في غزة قادرة على تلقي التبرعات في شكل منح بدلاً من ذلك. تفيد منصة LaunchGood أنها لا تفرض رسوماً خاصة بالمنصة. وهي بدلاً من ذلك تعتمد على المساهمات المقدمة من الجهات المانحة[183]. ومع ذلك، هناك رسوم معالجة لبطاقة الائتمان تبلغ 2.9٪ + 30 سنتاً لكل معاملة[184].

183 الرابط.

184 الرابط.

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
		ولا تفرض المنصة قيوداً على فترة حملات التمويل الجماعي. كما أنها تسمح بتمديد فترة الحملة من خلال موقعها على الإنترنت[185]. لا يُطلب من منظمات المجتمع المدني تقديم تقرير إلى المنصة حول كيفية استخدام المبلغ الذي تم جمعه. ومع ذلك، يتعين على منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير إلى السلطات الفلسطينية المختصة بشكل سنوي بموجب المادة 13 من القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، كما تم التأكيد عليه في المادة رقم 9 من قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2003بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 [186]. وبالمثل، يتعين على الشركات غير الربحية تقديم تقارير مالية وإدارية سنوية إلى وزارة الاقتصاد الوطني. ومن الناحية العملية، من المرجح أن تواجه منظمات المجتمع المدني التي ليس لديها شبكة قوية أو موظفين قادرين على الإعلان عن حملاتها على نطاق واسع، صعوبات في الوصول إلى هدفها. ووفقاً لملاحظات شركة BuildPalestine، بعد دعم العديد من المنظمات في إطلاق وإدارة حملات التمويل الجماعي، فقد تمكنت المنظمات الصغيرة ذات المعرفة المحدودة بجمع الأموال بالوسائل الرقمية وذات الشبكات الضعيفة من جمع حوالي 30٪ أو أقل من هدفها.

185 على سبيل المثال، تم توسيع حملة جمعية رسيل المستمرة عبر LaunchGood بسهولة من خلال موقع LaunchGood الإلكتروني.

186 نصت المادة 13 على ما يلي: "تقدم الجمعية أو الهيئة، في موعد لا يتجاوز أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، تقريرين مقرين من الجمعية العمومية:
1. سنوي يحتوي وصف كامل لنشاطات الجمعية أو الهيئة خلال العام المنصرم.
2. مالي مصدق من مدقق حسابات قانوني ويتضمن بشكل تفصيلي كامل إيرادات ومصروفات الجمعية أو الهيئة حسب الأصول المحاسبية المعمول بها."

طريقة جمع الأموال بالوسائل الرقمية	مسموح بها أم محظورة؟	ملاحظات
التبرعات بالعملات المشفرة	محظورة	وفي عام 2017، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية بياناً دعت فيه الجمهور إلى عدم التعامل بالعملات المشفرة، وخاصة عملة البيتكوين. وقد ذكرت سلطة النقد الفلسطينية أن جميع معاملات العملة المشفرة غير مصرح بها[187]. وفي آب/أغسطس 2022، صدر القرار بقانون رقم 41 لسنة 2022 بشأن المدفوعات الوطني. وتحظر المادة 14 من القرار بقانون على أي شخص أو جهة التداول في الأصول الافتراضية أو العمل كمقدم لخدمات الأصول الافتراضية في فلسطين. تُعرّف المادة 1 "الأصول الافتراضية" بأنها: **"تمثيل رقمي للقيمة أو الحقوق التي يمكن تداولها أو تحويلها أو تخزينها إلكترونياً، ويمكن استخدامها لغايات الدفع أو الاستثمار. لا تشمل الأصول الافتراضية التمثيل الرقمي للعملات الرسمية والأوراق المالية وغيرها من الأصول المالية"**[188].
التبرعات عبر منصات التواصل الاجتماعي	غير مسموح بها	لا تسمح أي من منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وانستغرام، بالتبرع في فلسطين[189].
جمع التبرعات من خلال الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي	غير محظورة صراحة	هذه الطريقة ليست محظورة صراحة. ومع ذلك، لا يتم استخدامها بشكل شائع من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

187 يرجى مراجعة الرابط، وكذلك مراجعة.

188 الرابط.

189 للمزيد يرجى مراجعة: هل جمع الأموال على الفيسبوك متاح في بلدي؟ آخر زيارة في 19 أيلول/سبتمبر 2022، متاح من خلال: الرابط. يرجى أيضاً مراجعة: كيف يمكن لمؤسستي غير الربحية جمع الأموال على انستجرام؟ آخر زيارة في 10 أيلول/سبتمبر 2022، متاح من خلال: الرابط.